وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : اقتصاد كمي
بعنوان:

الاقتصاد غير الرسمي و علاقته بالفقر في الجزائر

" دراسة قياسية (1991-2015) "

من إعداد الطلبة:
- قاضي بولنوار
- زحاف بشير

تحت إشراف الأستاذ :
- الدكتور: بوريش لحسن

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....
أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / ..... / الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور / ..... / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور / ..... / الدرجة العلمية/ مناقشا
الدكتور / ..... / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله العزيز القدير المقتدر حمدا مباركا متواليا على تسييره لنا الطريق

لإتمام هذه المذكرة المتواضعة و على فكه لنا عقدة اللسان

و على إيقاظه فينا روح العلم و المعرفة.

نتقدم بأحر و خالص تشكراتنا إلى الأستاذ المؤطر

" بوريـــش لحسن"

الذي شجعنا في مسيرتنا العلمية و بالنصائح القيمة و كان اليد التي تساعدنا في دربنا

كما نشكر كل من ساهم في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الدكتور براهيمي محمد و كل من كبير يوسف اسلام و مفتاح عبد المجيد و عمال كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

و شكرا

اهدي ثمرة عملي الى من علمتني معنى الحياة و علمتني الاخلاص و الصبر في الاهات الى من حملتني و هنا على وهن . و شجعتني على العلم و الصبر و المثابرة و التي صهرت على راحتي من اجل ان ترسم البسمة على شفتاي أمي اطال الله في عمرها .

الى الذي أعانني على الحياة و صاحب الفضل فيما وصلت اليه ووفر لي سبل العيش و شجعني على مواصلة دراستي و الذي لم يبخل علي بشي و علمني معنى الاتكال على النفس و التحدي و شجعني على الكفاح فكان بمثابة النور يضيئ دربي أبي رحمه الله تعالى ونور قبره .

الى من شاركوني رحم أمي وقاسموني الحياة اخوتي: خالد – محمد – فتيحة – فاطمة – زينب – نصيرة – مهدي – اسراء .

الى من نقشت اسمائهم في قلبي كل افراد عائلتي كبيرا و صغيرا

و الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل ولو بكلمة حسنة

..... اقول من قلبي شكرا لكم جميعا

قاضي بولنوار ...

زحاف بشير

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1991-2015، باستخدام نموذج قياسي اعتمد على منهجية ARDL و خلصت الدراسة بأن الفقراء يبحثون عن حلول للخروج من الفقر عن طريق التوجه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي للحصول على دخل، واستنتجنا أيضا أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر مخرج للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية وأن للاقتصاد غير الرسمي دور فعال في خفض معدل الفقر.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي، الفقر، التكامل المشترك.

Abstract:

In this study, we attempted to identify the relationship between the informal economy and poverty in Algeria during the period 1991-2015 using a standard model based on the ARDL methodology. The study concluded that the poor are seeking solutions to exit poverty by going to the informal economy to get We also concluded that the informal economy is an outlet for the poor to improve their living conditions and that the informal economy has an effective role in reducing poverty.

Keywords: informal economy, poverty, integration.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العـــــــــــــــــــنوان	الصفحة
الإهداء و التشكرات	2-1
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمة العامة.....	أ -هـ
الفصل الأول: الاقتصاد غير الرسمي	
مـــــــقدمة الفصـــــــل	06
المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	07
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي	07
أولا : تعريف الاقتصاد غير الرسمي	07
المطلب الثاني : نشأة الاقتصاد غير الرسمي	08
المطلب الثالث : أنواع الاقتصاد غير الرسمي	10
أولا : معيار النطاق الجغرافي	10
ثانيا : معيار مدى مشروعية الأنشطة	10
ثالثا : معيار مدى إمكانية القياس	10
المبحث الثاني : أسباب و خصائص الاقتصاد غير الرسمي	11
المطلب الأول : أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي	11
أولا : انخفاض مستوى الدخل	11
ثانيا : ارتفاع مستوى الضرائب	11
ثالثا : الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية	12
رابعا : عجز الموازنة العامة لدولة	12
خامسا : نذرة السلع	12
سادسا : دور المشروعات الصغيرة	12
المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد غير الرسمي	13

قائمة المحتويات

المطلب الثالث : المظاهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي	**14**
أولا : العمل الخفي	**14**
ثانيا : الفساد	**15**
ثالثا : تقليد العلامة التجارية	**16**
رابعا : تبييض الأموال	**17**
خامسا : سوق الصرف الموازية	**17**
المبحث الثالث : مؤشرات وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي و آثاره	**18**
المطلب الأول : مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي	**18**
المطلب الثاني : أنشطة الاقتصاد غير الرسمي	**20**
المطلب الثالث : آثار الاقتصاد غير الرسمي	**23**
أولا : أثار السلبية	**23**
ثانيا : الآثار الايجابية	**26**
المبحث الرابع : ظواهر الاقتصاد غير الرسمي	**26**
المطلب الأول : غسيل الأموال	**27**
أولا : تعريفه	**27**
ثانيا : مراحل تبييض الأموال	**28**
ثالثا : أسباب تبيض الأموال	**29**
رابعا : محاربة تبييض الأموال	**30**
المطلب الثاني : التهرب الضريبي	**32**
أولا : الغش الضريبي	**32**
ثانيا : التجنب من الضريبة	**32**
ثالثا : الصور التي يتخذها الغش الضريبي	**32**
رابعا : أسباب التهرب الضريبي	**33**
خامسا : آثار التهرب الضريبي	**34**
سادسا : مكافحة التهرب الضريبي	**35**
المطالب الثالث : الفـساد	**36**
أولا : تعريفه	**36**
ثانيا : الظروف الملائمة للفساد	**37**

قائمة المحتويات

ثالثا : أشكال الفساد	37
رابعا : آثار السلبية التي يخلفها الفساد	38
خلاصـــــة الفصـــــل	39
الفصل الثاني :ماهية الفقر	
مـــــــقدمة الفصـــــــل	41
المبحث الأول : مفهوم ظاهرة الفقر	42
المطلب الأول : تعريف ظاهرة الفقر	42
المطلب الثاني : المنظور الإسلامي لتفسير الفقر	43
المطلب الثالث : التعاريف المتعددة لأبعاد الفقر	44
أولا : الماديات	44
ثانيا : إدراك المرء لحالته	45
ثالثا : كيف يرى الآخرون الفقير	45
المبحث الثاني : أسباب الفقر	45
المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية	46
المطلب الثاني : الأسباب الاجتماعية	48
المطلب الثالث : عجز سياسات التنمية	49
المبحث الثالث : مؤشرات قياس الفقر	52
المطلب الأول : مؤشرات البسيطة	52
أولا : مؤشر عدد الرؤوس	52
ثانيا : فجوة الفقر	53
المطلب الثاني : المؤشرات المركبة	54
أولا : مؤشر الناتج القومي الخام	54
ثانيا : مؤشر التنمية البشرية	54
المطلب الثالث : مؤشرات التفاوت	55
أولا : معامل GINI	56
ثانيا : مؤشر THEIL	56
المبحث الرابع : سياسة مكافحة الفقر في الجزائر	57

قائمة المحتويات

المطلب الأول : المقاربة الدولية لمكافحة الفقر	**58**
أولا : اتجاهات الفقر في العالم	**59**
ثانيا : محاربة الفقر على مستوى الهيئات الدولية	**60**
المطلب الثاني : سياسات الوطنية لتقليل و مكافحة الفقر	**62**
أولا : نشاطات التضامن الوطني	**63**
ثانيا : الشبكة الاجتماعية	**66**
ثالثا : برامج المساعدة على تشغيل و محاربة البطالة و خلق النشاط	**69**
المطلب الثالث : الزكاة كأداة لمحاربة الفقر	**72**
أولا : الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للزكاة	**72**
ثانيا : تجربة صندوق الزكاة في الجزائر	**74**
خلاصـــــة الفصـــــل	**76**
الفصل الثالث : دراسة قياسية لعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر	
مقدمة الفصل	**78**
متغيرات الدراسة	**79**
نموذج الدراسة القياسية	**79**
خطوات الدراسة القياسية	**80**
خلاصـــــة الفصـــــل	**93**
الخاتمة العامة	**95**
قائـمة المصادر و المراجع	**100**
الملاحق	

قائمة الجداول

قائـــــــــــــــمة الجـــــــــــــــداول		
رقم الجدول	العـــــــــــــــــــنوان	رقم الصفحة
01	المصطلحات المستعملة لتحديد الأنشطة غير الخاضعة للنظم القانونية و الإحصاء	**09**
02	مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي	**19**
03	هيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية و غير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط	**20**
04	اختبار جدر الوحدة PP	**82**
05	اختبار جدر الوحدة ADF	**83**
06	اختبار الحدود the boundstesting	**84**
07	القيم الحرجة للإحصاءF عند K=4	**85**
08	تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL	**86**
09	الاختبارات التشخيصية Teste Diagnostics لمدى صلاحية النموذج القياسي	**89**
10	اختبار السببية	**91**

قائمة الأشكال

قائـــــــــــــــمة الأشـــــــــــــــكال		
رقم الشكل	العـــــــــــــــنوان	رقم الصفحة
01	المجموع التراكمي للبواقي المتابع	**84**
02	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة	**85**
03	نتائج اختبار (jarque-bera test)	**86**

المقدمة العامة

تعاني دول العالم من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة، و الحديث عن هذه الظاهرة ذو أهمية خاصة بعد التحولات و التغيرات التي عصفت بالدول من كافة النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليست منفصلة عن المجتمع، وإنما تتعايش مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع و التي تشكل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي الإجمالي في معظم الدول ، بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذ قلنا أن كل فرد في المجتمع شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد سوءا كان يعلم أو لا يعلم انه يتعامل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي .

لقد ظلت قضية الفقر من أهم القضايا التي جعلت الحكومات و الباحثين يتسارعون في إيجاد حلول لهذه الظاهرة ، وحتى في المحافل الدولية صار الاهتمام بهذه القضية أولوية من الأولويات خاصة في مطلع التسعينات بعد صدور تقرير البنك لدولي عن الفقر ،وهي ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية و انعكاسات سياسية متعددة الأشكال و الأبعاد ، و لا يخلوا منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها و طبيعتها و الفئات المتضرر منها .

مشكلة الدراسة:

تُعاني الجزائر من ظاهرة تهدد اقتصادها، تتمثل في وجود ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي، كما يُشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبةً لا يُستهان بها من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتعاني أيضا من ظاهرة الفقر التي لها دور أساسي في دفع الأفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ويُمكن طرح تساؤل أو إشكالية رئيسية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، حول ماهيّة طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الحالية ما يلي:

-زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى خفض نسبة الفقر.

-توجد علاقة عكسية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة إلى قياس أثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر في الجزائر. وتسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، من حيث التعرف على مفهومه وأسبابه وآثاره، وتحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

-التعرف على أهم أبعاد ومحددات وأنواع طرق قياس الظاهرتين، ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي.

أهمية الدراسة:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- التزايد المستمر لظاهرتي الفقر والاقتصاد غير الرسمي خاصة في الآونة الأخيرة.
- أهمية الموضوع وحداثته وقلة الدراسات فيه.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الظاهرتين.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى اختلاف طريقة التقدير. كما أن بعض الدراسات المتاحة تناولت علاقة الاقتصاد غير الرسمي بجوانب معينة كالبطالة والاستهلاك ومعدلات الجريمة، بينما تتناول الدراسة الحالية علاقتها بالفقر.

نطاق الدراسة:

تسعى الدراسة إلى قياس علاقة الاقتصاد غير الرسمي على الفقر في الجزائر، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الدراسات التي تناولت علاقة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالفقر، خلال الفترة الممتدة من 1991م إلى 2015م، وفقاً لمدى توفر البيانات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وعلاقته بالفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوضيح المفاهيم والأسباب المفسرة والآثار الناجمة لذلك، كما تعتمد الدراسة أيضاً على المنهج الوصفي قياسي باستخدام معلومات العينة (السلسلة الزمنية) في تقدير معلمات النموذج القياسي من خلال برنامج(Eviews10).

الدراسات السابقة:

- (Francescodevicienti /fernadogroisman 2009) كانت دراسة من طرف باحثين من الأرجنتين حاولوا إيجاد العلاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد عل المسح الأسري لدولة الأرجنتين لسنتي 1996 و 2003 .

- (Schneider ans Enste ,2000,Yin,2008 ;Brambila and Cazzavillan,2009)
كانت الدراسة بعنوان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتأثيراته السلبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد خلصت هذه الدراسات لهذه النتائج باستخدام أسلوب الوصفي والقياسي.

-habibullahhesamnikopour، musfar shah حيث تناولت أولى الدراسات من طرف باحثين ماليزيينسنة 2010، حيث حاولا إيجاد علاقة ما بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي عن طريق مقاربة Schneider لسنة 2010 و هي مقاربة dymimic ، و الاعتماد على طريقة البيانات التي استعملها فردريك شنايدر في قياس حجم الاقتصاد غيرالرسمي لحوالي 149 دولة .

-(الدكتورة، الوالي فاطمة الدكتور بن شلاط مصطفى)كانت دراسة حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر بالاعتماد على الأسلوب الوصفي القياسي، بحيث اعتمدنا على نموذج هذه الدراسة لأن نتائجها كانت فعالة، ديسمبر 2017، جامعة الطاهري محمد ببشار، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE).

خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة الفصول الآتية:

الفصل الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

تطرقنا في هذا الفصل إلى إبراز مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه، ثم انتقلنا إلى إظهار العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي، والمظاهر و الأسباب التي يكون عليها الاقتصاد غير الرسمي، وطرق ومؤشرات قياس وتقدير حجم هذا الاقتصاد .

الفصل الثاني : ماهية الفقر

كما استعرض الفصل الثاني من هذه الدراسة على ظاهرة الفقر، و أسبابه والعوامل التي ساهمت في توسعه، و منظور الإسلامي في تفسير هذه الظاهرة ، ووضحنا مؤشراته، وتوصلنافي الأخير إلى ما ترتب عن هذه الظاهرةمن آثار في الجزائر والسياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمواجهته.

الفصل الثالث: تحليل قياسي لعلاقة الاقتصاد غير الرسمي بالفقر في الجزائر.

وتناول الفصل الثالث من هذه الدراسة قياس العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1991-2015م)، من خلال استخدام نموذج قياسي، اعتمد على منهجية ARDL، باستخدام برنامج(Eviews 10) وأشارت أفضل طريقة لتقدير النموذج، إلى معنوية العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر.

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد

غير الرسمي

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع الاقتصادية المعقدة و التي تحمل المثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي و أصبح واحد من أكبر التحديات التي يوجهها العالم، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظرا لصعوبة دائرته بدقة.

كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير الرسمي ، اقتصاد الظل، و الاقتصاد الموازي، و الاقتصاد الأسود، هذه التسميات المختلفة كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد هو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل معرفة الاقتصاد غير الرسمي و أسبابه و خصائصه و مؤشراته، فقمنا بتقسيم فصلنا هذا الى أربع مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول : مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثاني : أسباب و خصائص الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الثالث : مؤشرات وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي و أثاره.

المبحث الرابع : ظواهر الاقتصاد غير الرسمي .

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

أولا: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

التعريف الأول:

الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة و غير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.[1]

التعريف الثاني:

"يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها و لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد[2]".

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد غير الرسمي

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل والمصطلح، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث والتحقيقات والتحليلات، ما يزال هناك عدم اتفاق بين الباحثين المصطلحات التي تغطي هذه الظاهرة، فالمتمعن في التاريخ الاقتصادي يمكنه القول بأن نشأة هذا الاقتصاد تعود إلى ما قبل المحاولات الأولى لتنظيم مبادلة السلع من قبل المؤسسات التنظيمية المدارة من السلطات المركزية، أي ما قبل نشأة الدول والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، حيث أشار ساد يلو sèdillot في كتابه عن تاريخ الأسواق السوداء

[1] منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: الدورة العامة العادية، 24 جوان 2004: القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، ص:38

[2] أحمد حسين الهيتي، عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 81، ص 81

والذي نشره في 1985 أن ظهور الغش الضريبي بالصين القديمة كان في 10000 سنة قبل الميلاد[1].

ومنذ نشأته الأولى أخذ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي المتعارف عليه حاليا يتشكل ويتطور حتى أخذ يعبر به عن ظاهرة التي تلخص ردود الفعل الطبيعية للأفراد على القيود والقوانين التي سنتها الدولة عن المبادلات التي تتم بالسوق، حيث أن للأفراد رغم امتلاكهم الاستطاعة على تنظيم أعمالهم بالسوق المنظمة إلا أنهم تحوّلوا إلى السوق الموازية لتفادي تلك القيود والقوانين المفروضة على نشاطاتهم، فنجد أنه وإلى غاية سنوات السبعينات كانت النشاطات التي نقلت من إحصاءات الدولة تسمى النشاطات السوداء، السوق السوداء، العمل الأسود...[2].

ومع ذلك فإن الظهور الحقيقي لمصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" غالبا ما يسند إلى تقرير كينيا الشهير المنشور من قبل مكتب العمل الدولي في 1972، هذا الأخير الذي لم يستعمل وصف" قطاع غير رسمي" لأول مرة وحسب وإنما استعمل كذلك مجموعة من الخصائص التقنية التي تنتمي إلى هذا القطاع، وبالتالي تحدد التحليل على مستوى وحدات الإنتاج[3].

و بناءا عليه يكون مكتب العمل الدولي أول منظمة دولية رسمية تستعمل مصطلح القطاع غير السمي، وقد ازداد النقاش حول هذه الظاهرة ابتداء من سنة 1973، حينما ابتكر الانتربولوجي البريطاني كايت هارت مفهوما جديدا جذب اهتمام الدارسين أكثر سواه، وكان له تأثير استثنائي، حيث أدخل مفهوم القطاع غير الرسمي في دراسته عن الاستخدام في غانا، وقد بنى دراسته على بحث ميداني في الخصر، وميز بين قطاعين للنشاط

[1] آسيا سعدان، الاقتصاد غير الرسمي بين رغبة الادماج وصعوبة القياس، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد الغير رسمي مساهمته ونتائجه، الاقتصاد الرسمي، جامعة بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. 2-3 نوفمبر 2010

[2] Ahmed henni, Essai sur "l'économie parallèle cas de l'Algérie, « opu Algérie, sans année de publication, P9

[3] L'auteur brono « l'économie informelle dans le tiers Moude » édition la découvert, paris, 2004.

الاقتصادي: أحدهما قطاع غير رسمي يعد امتداد للقطاع التقليدي، ولكن خارج النشاط الزراعي، والآخر هو القطاع الرسمي، وهو ما أطلق عليه في الماضي القطاع الحديث.

ومع التطور الهائل الذي يسجله هذا الاقتصاد خاصة في الدول النامية تطورت التسميات التي أعطيت له حيث تجاوز 20 مصطلحا سنحاول استعراضها في الجدول التالي.

الجدول (1): المصطلحات المستعملة لتحديد الأنشطة غير الخاضعة للنظم القانونية والإحصاء

* اقتصاد غير رسمي	* اقتصاد غير منظور
* اقتصاد غير مصرح به	* اقتصاد خفي
* اقتصاد المخفي	* اقتصاد نقي
* اقتصاد معمور	* اقتصاد سري
* اقتصاد تحت الماء	* اقتصاد ثانوي
* اقتصاد موازي	* اقتصاد ثنائي
* اقتصاد بديل	* اقتصاد باطني
* اقتصاد ذاتي	* اقتصاد أسود
* اقتصاد رمادي	* اقتصاد لا نظامي
* اقتصاد هامشي	* اقتصاد طرفي
* اقتصاد عكسي	* اقتصاد الظل
* اقتصاد غير الظاهر	* اقتصاد غير المنظم
* اقتصاد غير مشروع	

L’auteur brono « l’économie informelle dans le tiers Moude » édition la découvert, paris, 2004.

المطلب الثالث: أنواع الاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي عدة أنواع يخضع كل تقسم منها لمعيار محدد يقوم عليه التقسيم وبالتالي توجد التقسيمات التالية:[1]

1 **معيار النطاق الجغرافي:** حيث سنقسم إلى:

2 **اقتصاد خفي محلي:** على مستوى دولة واحدة.

3 **اقتصا خفي إقليمي:** على مستوى عدة دول تضم إقليم معين.

4 **اقتصاد خفي دولي:** على مستوى مجموع دول العالم.

من الضروري التنبيه إلى هناك علاقات اقتصادية خفية بين الأنواع الثلاثة و أي إستراتيجية للمواجهة من القائمين على اقتصاديات المعلنة يجب أن تنبع من تلك العلاقات.

1 -معيار مدى مشروعية الأنشطة: من خلال هذا المعيار يمكن التمييز بين

2 1 اقتصاد خفي ذو أنشطة مشروعة، مثل الأعمال الإضافية.

3 1 اقتصاد خفي ذو أنشطة غير مشروعة، حيث توجد أنشطة غير مشروعة مجرمة جنائيا مثل تجارة المخدرات وأنشطة غير مشروعة ومجرمة إداريا مثل الدروس الخصوصية.

2- معيار مدى إمكانية القياس: تنقسم الأنشطة الخفية إلى:

2-1 أنشطة خفية يمكن قياسها مثل تجارة السلع المهربة

3-1 أنشطة خفية لا يمكن قياسها.

ومن الضروري العمل دائما على توسيع نطاق الأنشطة التي لا يمكن قياسها باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك وغسيل الأموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2005، ص ص 240-241

المبحث الثاني: أسباب وخصائص الاقتصاد غير الرسمي

تتعد أسباب الاقتصاد غير الرسمي ، لتشم لانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع مستوى الضرائب الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية، ندرة السلع، عجز الموازنة العامة للدولة، دور المشروعات الصغيرة، وهناك العديد من خصائص الاقتصاد غير الرسمي التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

المطالب الأول: أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من العوامل المشتركة التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وعلى الرغم من اختلاف العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الاختلافات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني، تعتبر في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى نشوء هذه الظاهرة، والتي يمكن حصر أسبابها في الآتي.

1. **انخفاض مستوى الدخل** يعد أهم الأسباب التي إلى نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي ، خصوصا إذا ما اتسمت إلى دخول الأفراد بالجهود لفترة طويلة مع ارتفاع في مستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وسوف يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي .
2. **ارتفاع مستوى الضرائب:** تعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويتزايد الحافز لدى الأفراد والشركات إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الحقيقي إلى فرض المزيد من الضرائب عليها من وقت إلى آخر[1] .

[1] صفوت عبد السلام عبد الله، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها، دار النهمضة العربية، مصر، 2002، ص ص: 11-12

3 -**الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية:**تعد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي أحد العوامل المحددة لنشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

4 -**عجز الموازنة العامة للدولة:** يتمثل هذا العجز في زيادة النفقات العامة على الإرادات العامة وهو أحد العوامل المؤدية إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومن هذه الحالة من الطبيعي أن تتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية مما يعني زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة[1]

5 -**ندرة السلع:** بالرغم من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من دول العالم إلا أن العوامل المسؤولة عن نشوء هذه الظاهرة تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة والتي تفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي .

6 -**دور المشروعات الصغيرة:** تؤدي المشروعات الصغيرة دورا لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، وهو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، ولهذا السبب أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة، بسبب العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد غير الرسمي [2]

[1] أحمد المبروك أبو لين، الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة البدر، ليبيا، العدد 5، 2006، ص 39

[2] شهاب أحمد شيخان، إقتصاد الظل بين السببية والتحييد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد ، العدد، 2013، ص:7

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي :

وفقا لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هي:

1 -الدخل المنخفض بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد لخفي حيث لا تفرض عليها ضرائب بسبب الدخل المنخفض أو بسبب التهرب وعدم الإعلان الرسمي لهذه النشاطات.

2 -عدم توفر الأمان الوظيفي احتمال التعرض للطرد في أية وقت.

3 -طول ساعات العمل بسبب الدخل المنخفض، والاعتماد على أعمال اليد العاملة.

4 -قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.

5 -انخفاض مستوى التدريب يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك.

6 -انعدام السلامة المهنية بسبب تردي ظروف وشروط العمل.

7 -انعدام وقلة التمثيل العمالي[1] .

ويمكن إضافة الخصائص التنظيمية التالية:

-سهولة العمل فيه لا تحتاج إلى إجراءات ومعادلات معقدة.

-صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، لما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.

-لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم، ولا يخضع للضمان والحماية القانونية وغير المسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.

[1] حمدي أحمد، محاضرة بعنوان واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع، منظمة العمل العربية، 20-22 سبتمبر، ص ص 8-9

-يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية.

-أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية، لكن بدون رقابة، وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.

-تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع.

-مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة.

-متنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه[1].

المطلب الثالث: المظاهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي

إن النظام الخفي الذي لا يعتبر ظاهرة خاصة بنظام اقتصادي معين، بل إن مظاهره التي تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن إبراز أهم المظاهر فيما يلي:

1 **العمل الخفي:** العمل الخفي، العمل الغير شرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة... تعتبر من أهم أشكال العمل المخفي عن السلطات والهيئات المعنية، وهو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم ويمكن القول وعادة ما تعمل الفئات التالية في العمل المخفي.

+**المتقاعدون:** أصحاب المعاشات و البطالون الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأنية من الأعمال غير المصرح بها.

+**الأجانب والمهاجرون:** الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية، تركيبة لا يستهان بها من

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر 2008، ص ص: 20-21

المجتمع النشيط، وترجع أسباب هجرتهم إلى أسباب اقتصادية، أو اجتماعية أو سياسية فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع الخفي ، التجارة...[1].

- **الأجراء:** الذين لديهم دخل ضعيف.
- **العامل بالمنزل:** الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا أو غير مصرح بها كالطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناهم، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة عن المرضى، أو المدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله وذلك بدون التصريح بها.
- **الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:** غالبا ما ينظر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع، فبالرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة خفية كالشراء أو البيع على الأرصفة، أو مهن حرفية غير مصرح بها.
- **فئة الأطفال:** إن ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات غير الخفية (كالصيد، النسيج، الفلاحة) أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة خاصة في البلدان النامية على الرغم من وجود قوانين تمنع عمل الأطفال لكنها غير محترمة.
- ممارسة الأنشطة الخفية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والمرأة الريفية[2].

2 **الفساد:** يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استمارة المال إلى مشروعات رأسمالية لكثرة الرشاوى فيها، إذ يلجأ المسؤولين إلى حلية زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة.

[1] قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنيغال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم لاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2010، ص 18

[2] قارة ملاك، مرجع سابق، ص 21

- أشكال الفساد:إن أشكال الفساد الأكثر شيوعا هي[1].

-**الرشوة:** حسب منظمة الشفافية الدولية، يدفع هذا النوع من الرشوة من أجل الحصول على موارد نادرة، أو من أجل عدم دفع نفقات هذا النوع يضم كل القرارات البيروقراطية، التي عن طريقها يتحصل الراشي على ما يطلبه.

-الحصول على خدمة غير نادرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية، وفي هذه الحالة يلجئ الراشي إلى الأعوان الإداريين يغطي كل ما يمس خاصة الضرائب والرسوم المتعلقة بالدخول المرتفعة.

-الحصول على وثائق هامة.

-**التعامل بالإجراءات الإدارية:** هذا النوع من التعامل يهدف إلى الاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، وهو ما نطلق عليه اسم الاتجار بالمنصب.

3 -تقليد العلامات التجارية

1 3 تعريف: هو استعمال بدون حق لأحد العناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون وحسب التعريف المعطي من طرف (comite national anit-contrefacon)، فإن تقليد العلامات التجارية يعتبر بمثابة محاولة عمدية ومقصودة لغش المستهلكين وذلك عن طريق تقليد وبيع لسلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية لكنها تختلف في الجودة والنوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية.

2 3 أنواعه

-**التقليد الاحتياطي للعلامات:** ويقصد به إعادة إنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوع من الالتباس في ذهن المستهلك خاصة عندما لا يجد المنتوجين متوفرين في آن واحد.

[1] حمدي عبد العظيم، علامات الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008،ص 17

وقد يكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه الاسمي والذي نقصد به التشابه في كتابة العلامة أو التشابه في نغمة الكلمة، مثلا في الألبسة الرياضية التشابه يكون بين ADIDAS– ABIBAS، أو في المستحضرات التجميلية مثلَ: ANAIS– ANAIS، و ANIS–ANIS، كما يمكن أن يكون الشبه أيضا في الأفكار مثلا ما يلاحظ على جبنة البقرة الضاحكة (La vache qui rit) ويكون الشبه أيضا في الألوان، أو الشعار كقارورات المشروبات الغازية التي تحمل اللون الأحمر والأبيض والتي يمكن أن تخلط مع قارورات كوكا كولا .

3-3 التقليد المطابق للعلامة: يطابق مثل هذا النوع من التقليد إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة، وذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية، وأحيانا لا يلاحظ الفرق بين العلامتين[1].

4 -**تبيض الأموال:** يعني استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية: كالرشوة، الاختلاسات، الغش التجاري، تزوير... ثم استثمارها في أنشطة مباح شرعا وقانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي، بغرض الخروج من المسائلة القانونية وبالتالي تضليل الجهات الأمنية المراقبة[2].

كما يعرفه المجلس الأوروبي كما يلي: هو تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال شرعية أين يعاد استثمارها في قطاعات شرعية، أو يستعملونها لأغراض شخصية.

هناك تعريف آخر "هو وجود أموال قذرة يريدون تنظيفها، وتطهيرها أي تبييضها."

5 -**سوق الصرف الموازية :** هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون خضوع لرقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوفر

[1] قارة ملاك، مرجع السابق، ص 21

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 232-233

فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية بأسواق الصرف الرسمية[1].

المبحث الثالث: مؤشرات وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي وآثاره

تعاني دول العالم ظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول خاصة النامية منها فتمثل في الاقتصاد غير الرسمي ، ولقد لفت النظر من خلال نسبتها العالية.

وبهدف تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يجب التعرف أولا على مؤشراته وطرق قياسه وكذا الوقوف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو واتساع أنشطته.

وقد تم تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية :

-مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي

-أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

-آثار الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي

توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد كبير من الدول اثنان منهما متعلق بإجمالي النشاط الخفي في الدولة وأما الاثنان الآخرين فيتعلقان بتشكيل خاص بالعمل الخفي، كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط اللارسمية أما إذا أخذت كل المؤشرات معا، فيمكن الاقتراب كثيرا من تقديم الاقتصاد غير الرسمي ، وهذه المؤشرات هي: مؤشرات شنايدر، مؤشرات مؤسسة ميراث للأسواق الخفية، مؤشر العمل الذاتي، مؤشر عدم المشاركة في مخطط لمنح وبيانها في الآتي:

[1] بقيق ليلى إسمهان، العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد، عمليات تبييض الأموال، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 21/20 أفريل 2007

الجدول (2): مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي.

المؤشرات	الخصائص
1 -مؤشر شنايدر للاقتصاد غير الرسمي shenider index the "the sholdoueconomy"	يضم كل من طريقة الديميك، طريقة المدخلات المادية، طريقة الطلب على النقود. • تقدير حصة الإنتاج غير المصرح به لدى السلطات الضريبية • قياس نسبة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني
2 -مؤشرات مؤسسة ميراث للأسواق الخفية	• الفهم أو الإدراك الذاتي • الإذعان الكلي للقانون • التأكيد على الدور الذي يلعبه الفساد • يقيم هذا المؤشر (5-1) كلما اتجه المؤشر للقيمة 5 نقول أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كبير والفساد كبير كذلك
3 -مؤشرات العمل الذاتي self- employment	• يركز على العمل المخفي • انتشار العمل الذاتي وتغطية المعاشات • يتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية لما قدمها مكتب العمل الدولي
4 -مؤشر عدم المشاركة كمخطط المنح " "nou- centributor persioscheme	• يتحدد من خلال حامل قسمة قوى العمل الغير مساهمة في العمل غير المساهمة في المعاشات على عدم المستفيدين منها.

Source : El – badaui – ibrahim : novman.loayza : informaltya « employment and economics devlopment in the arab world »

المطلب الثاني: أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

تختلف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من دولة إلى أخرى ويمكن إجمالا توضيح أهم الأنشطة المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي ، والجدول التالي يوضح ذلك الجدول رقم (3) تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط.

طبيعة النشاط الخفي القطاع	النشاط القانوني غير المعلن	النشاط غير القانوني و غير المعلن (غير المشروع)
1 -الزراعة	التقديرات بأقل من قيمة الحقيقية للناتج الزراعي غير المسجلة و المدفوعة	زراعة المخدرات
2 -الصناعة	الناتج المسجل بأقل من قيمة الأجور غير المسجلة للمال غير مسجلين	تشغيل المخدرات، تقطير الكحول، سرقة الخامات
3 -التشييد والبناء	العاملون لحسابهم الخاص غير مسجلين (السمكريين- النقاشين- وغيرهم) الأجور غير المسجلة مدفوعة لعمال غير مسجلين	الرشاوى والأموال المهولة إلى الخارج من أعمال غير مشروعة
4 -تجارة الجملة والتجزئة	نشاط الحوانية المسجل بأقل من قيمة الحقيقية	توزيع الحشيش وتوزيع السلع المهربة والسرقات
5 -المطاعم والفنادق	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم، الفنادق الصغيرة والنوادي الليلية	الأطعمة والسلع المسروقة
6 -النقل والمواصلات	دخول أصحاب التاكسيات وعربات النقل المسجل بأقل من قيمتها الحقيقية	استخدام عربات العامة و وسائل الاتصال في الأغراض الخاصة
7 -خدمات التمويل والتأمين	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها	العمولات والرشاوى، الإنجاز في

والأعمال	الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين والمهن الحرة الأخرى في هذا المجال.	السوق السوداء للعملات الأجنبية، تلقي الأموال.
8 -الخدمات العامة و الاجتماعية	مشروعات الإصلاح والصيانة المقدرة بأقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء وغيرهم والأجور غير المسجلة بخدمة المتنازل.	دخول المراهنات والمقامرات و الدعارة والخدمات المتعلقة بها، الدروس الخصوصية.

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 343

وبالتأمل في هيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط في كل قطاع اقتصادي يلاحظ أنها تقسم إلى مجموعتين من الأنشطة وهي :

1-**مجموعة الأنشطة القانونية غير المعلنة:** وتنقسم بدورها إلى:

مجموعة الأعمال الإضافية : من خلال العمل لفترتين أو الجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية وبين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل "الخفية" كما أن معدل الأجر بالساعات في الأنشطة القانونية يفوق معدل الأجر النقدي السائد في الوظائف الأساسية لذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال المهرة في أنشطة " سوق العمل الخفية" وينظم إليهم في هذا المجال مجموعات المهنيين و الفنيين، الذين يتميزون بوجود عنصر الانتقالية في أعمالهم الإضافية والذي يعتمد بدوره على درجة الكفاءة بالإضافة إلى وجود قوة الصلات العائلية والعلاقات العامة، ثم تأتي الفئات الأخرى وهم أصحاب الفئات الكتابية في الإدارات والحكومات وشركات قطاع الأعمال الذين يعملون في وظائف ثابتة الفترة المسائي[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، (العلاقة الجهنمية) مرجع سابق، ص ص 94-95

2- مجموعة الإنتاج القانونية غير المعلن :

والتي تتضمن كافة السلع والخدمات المراد إنتاجها ولكن تقيم من قيمتها الحقيقية أو يتم إخفاء أجزاء منها للتهرب من الالتزامات القانونية عليها .

3- مجموعة الأنشطة الخفية غير المشروعة: و ينقسم بدورها إلى:

3-1 أنشطة التهريب : تلك الأنشطة التي يتضمن سلعا يحارب النظام الاقتصادي و السياسي تداولها اجتماعيا مثل: المخدرات والكحوليات و الأسلحة، والأغذية الفاسدة، وتؤدي تلك الأنشطة إلى خلق مسارات و مسالك ملتوية في بيئة الاقتصاد القومي و يضاف إلى ذلك الأنشطة، تهريب السلع من الخارج و المناطق الحرة إلى داخل البلاد و خاصة السلع التي لا يمكن السيطرة على عملية تهريبها و هي كل السلع المخبأة في عبوات صغيرة وضئيلة الحجم.[1]

3-2 أنشطة وإنتاج وتداول واستهلاك الحشيش والمخدرات : أي في الأنشطة المحظورة منها: تجارة المخدرات والعملة والتزوير والفساد، وإنتاج المخدرات، تقطير الكحول، الأموال المحتكرة.

3-3 أنشطة أخرى غير مشروعة : وأهمها الرشاوى والعمولات والأموال المهربة إلى الخارج، والسرقات، وتلقي الأموال النصب ، وبالإضافة إلى الدروس الخصوصية[2] .

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن عمليات غسيل الأموال تأتي من الأموال القدرة المتولدة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 245

[2] بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية، ص 141

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي

في ظل الاختلافات وتطورات المواقف والنظريات بشأن الاقتصاد غير الرسمي ، يمكن استخراج أهم الآثار السلبية والايجابية لهذا الاقتصاد التي تدعم أو تعيق وجوده وتتمثل فيما يلي.

أولا: الآثار السلبية

1 **الآثار الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي

-آثار على السعر.

-إدخال مخبئ أو معتقل عن طريق تدابير القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة ووضع حركات توازن العرض والطلب.

-تبديل كلي للأسعار في قطاع الحكومة.

-آثار على سوق السلع والخدمات: إن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا في المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من السلع النظامية[1].

-آثار على تخفيض الموارد: النتيجة المصرفية على ذلك مراعاة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة أقل كفاءة التي لا تدفع الضرائب الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في مستوى الكفاءة في الاقتصاد[2] .

-آثار على لادخار والاستثمار: الاقتصاد غير الرسمي لا يسمح بتكوين ادخار عام لذلك نجد من مقدور الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضي التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تخفض

[1] بودلال علي، إشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 2، 2000

[2] عادل كدودة، زهرة بن بريكة، الاقتصاد الغير رسمي، مفهوم أشكال قياس، أسبابه ومعالجته، ملتقى وطني حول اقتصاد غير الرسمي للجزائر، الآثار وسبل الترويض، المداخيل القياسية، يسعيدة، الجزائر، 21/20 نوفمبر 2007، ص 20

حجم الكفاءات المفتوحة في إطار ترقية الاستثمارات، ويترتب عليه ركود اقتصادي يتميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة[1].

-آثار على معدل البطالة إن سياسة الاستقرار يجب أن ترتكز على معدل البطالة المسجلة رسميا طالما كانت الهجرة إلى الاقتصاد غير الرسمي في إنتاج البطالة في القطاع الرسمي، ويضيف قائلا بأن البطالة هي التي تدفع العمال في الاقتصاد غير الرسمي ، وليس الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يقودهم إلى تمثيل أنفسهم على أنهم عاطلين[2].

-تشويه المعلومات يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية[3].

-آثاره على النمو الاقتصادي عندما يوجد الاقتصاد غير الرسمي ، فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر لتشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالي فيها عن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

2 الآثار المالية السلبية

-الآثار على سياسة المالية: إن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي تعتبر مرتفعة مما يؤدي إلى منح قدر من النقود " الكتلة النقدية وهو ما ينتج عنه ما يلي:[4]

-زيادة مفرطة في الأسعار ارتفاع غير طبيعي، ظهور التضخم بكل أنواعه

[1] عيسى بلخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص 37

[2] نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص 82

[3] بودلال علي، إنعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 143

[4] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 155

-نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتدهورها، تغير نمط الاستهلاك، وانخفاض الصادرات في البلاد

-فقدان حصيلة الضرائب: إن العاملين في القطاع يستفيدوا من كل الخدمات المقدمة للقطاع المنظم، ولا يساهموا نهائيا في الضرائب، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي علة العاملين في القطاع النظامي وبالتالي قد يؤدي مجددا إلى زيادة التهرب الضريبي.

-معدل التضخم: يحدث تغير في بيانات التضخم لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة، وإنما تتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لصفة السلع والخدمات، وهذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنين إما المغالاة في معدل التضخم، وإما أن تظهر معدلات بأقل من الواقع[1].

3 الآثار الاجتماعية السلبية

-الإضرار بذوي الدخول القارة: الضرائب في المصدر وبروز أصحاب الدخول السرية الذين يطمحون في تشكيل طبقة اجتماعية تهدف إلى الوصول إلى أعلى دراجات السلم الاجتماعي وهذه في الغالب ظاهرة خاصة بالبلدان النامية.

-تشويه البنية: الاجتماعية القائمة بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع وكابحة للتطور.

-انتشار الفساد بكل أنواعه وزيادة الجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية.[2]

[1] سليمان حيان، اقتصاد الظل- الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الانسانية السورية، سورية 2006، ص 18

[2] محمد زعلان، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2008، ص 210

ثانيا: الآثار الإيجابية

-يستكمل الخلل البنيوي في القوانين والنظم الأمامية ونضم خلفية موازية تسمح بتقديم الخدمات والسلع والقنوات التي يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية...

-الاقتصاد غير الرسمي لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية، وبالتالي تحافظ على تنافسية اقتصاد الدولة في ظل تزايد الأعباء البيروقراطية بالدول الأخرى.

-قدرة الاقتصاد غير الرسمي على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة التغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الحقيقي[1].

-يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

-يساهم في تأمين الالتقاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

-يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض منتوجات الدخل الحقيقية[2].

المبحث الرابع: ظواهر الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الأول: غسيل الأموال

1 -تعريفه:

قبل التطرق إلى تعريف تبييض الأموال يجب الإشارة إلى الفرق بين تبييض الأموال وغسيل الأموال.

[1] وائل نورة، الاقتصاد الغير رسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة المشروعات، الولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007

[2] سلمان حيان، اقتصاد الظل- الاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص 18.

1 1 مفهوم غسيل الأموال

عرفت تجارة المخدرات انتشارا ورواجا كبيرين إذ يتم المتاجرة بها في أسواق خاصة فيجري بيعها يوميا بكميات هائلة، ونظرا للرائحة التي تميز بها المخدرات تجعلها تلتصق تلقائيا بالأموال المدفوعة ثمنا لها، وبالتالي يصبح الورق النقدي له رائحة تميزه عن النقد الورقي العادي.

وتفاديا لانكشاف أصحاب هذه الأموال لدى إيداعهم لها في البنوك يقومون بغسلها وتنظيفها من روائح المخدرات حتى لا ينكشف سرها مستعملين بذلك إما الغسيل بعملية التبخير، أو بعض المواد المزيلة لرائحتها، ليصبح في الأخير الورق النقدي ليس له أية رائحة وبالتالي يمكن إيداعه في البنك بأمان[1].

إذن فمصطلح غسيل الأموال في البداية كان يعني إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتي لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة من مصادر المخدرات ونحوها، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح يعني استعمال وسائل مالية وحيل من أجل إضفاء شرعية قانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة[2].

2 1 مفهوم تبييض الأموال

يعني استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية (الرشوة، الاختلاس، الغش التجاري، تزوير النقود،...)، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا وقانونا لإخفاء مصدرها الغير شرعي، بغرض الخروج من المسائلة القانونية وبالتالي تضليل الجهات الأمنية المراقبة[3].

[1] حمدي عبد العظيم "غسيل الأموال في مصر و العالم" ، القاهرة، 1997، ص19.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي "التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"، دار الجامعية الجديدة للنشر، اسكندرية، 2006، ص15.

[3].David H.G Vergine Heem: La lutte contre le blanchiment des capitaux, EditionEconomica, France,،2004:16

كما أن تعريف تبييض الأموال يشمل عدة جوانب (القانوني، الاقتصادي، سوسيولوجي، مالي،...) يمكن ذكر أهم هذه التعاريف :

يعرف المجلس الأوروبي تبييض الأموال كما يلي:" هو تحويل الأموال الغير شرعية إلى أموال شرعية، أين يعاد استثمارها في قطاعات شرعية، أو يستعملونها لأغراض شخصية."[1]

هناك تعريف آخر:" هو وجود أموال قذرة يريدون تنظيفها، وتطهيرها أي تبيضها"[2].

2 -مراحل تبييض الأموال القذرة عملية ديناميكية تتم في ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم فصل الأموال عن الجريمة وفي المرحلة الثانية يتم محو كل آثار الجريمة لتمويه المحققين، أما في المرحلة الثالثة فإن صاحب هذه الأموال يحاول استرجاعها مهما كانت الطرق المستعملة وبدون إحداث أية شبهة[3].

2-1 المرحلة الأولى: التوظيف

الهدف من هذه المرحلة هو وضع أموال غير مشروعة داخل النظام المالي الذي يعتمد أساسا في تجزئة هذه المبالغ إلى مبالغ صغيرة وإيداعها في عدد كبير من الحسابات ليتم بعد ذلك تجميعها مصرفيا في حساب واحد وبطريقة لا تثير الكثير من الشبهات.

وتعتبر أصعب مرحلة للقائمين بغسل الأموال لأن الأموال فيها تكون عرضة لافتضاح أمرها.

[1]Jean louis.H et autre, 1996 :50

[2]Ahmed.E l Amri: Le crime blanchiment d'argent, Edition Kitab el raidh,2000 : 13

[3](Alexandra. Philippe de Selliers, Rashim Chopra: Le blanchiment d'argent en suisse, Séminaire d'économie nationale, Université de lausanne, Mars,2003:8

2-2 المرحلة الثانية الإخفاء

تتم بعدة طرق تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال: كشراء أو بيع أغراض ثمينة، التحويلات المصرفية، شراء حصص في محافظ استثمارية، إعادة الأموال إلى الحسابات المصرفية باسم شركات وهمية أو محترمة.

فالأموال التي تصل إلى البنوك بعد هذه المرحلة، يمكن القول بأنها "شبه مبيضة"

2-3 المرحلة الثالثة: الدمج:

هي المرحلة الأخيرة من سلسلة التبييض تسعى إلى إضفاء مظهرا شرعيا على الأموال غير المشروعة وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة عن طريق القيام باستثمارها في مشروعات اقتصادية لكي لا يبقى أي أثر لمصدرها الإجرامي.

3 -أسباب تبييض الأموال

توجد العديد من الأسباب وراء تزايد ظاهرة تبييض الأموال وتفاقمها لعل أهمها:

-محاولة المجرم إعطاء أمواله القذرة صفة المشروعية والتنصل من عالم الجريمة وما قام بارتكابه من جرائم سابقة أدت إلى هذه الثروة التي يرغب في تبييضها، ومن ثم فإنه يرغب في قطع الصلة ما بين الثروة المحققة وما بين مصدرها الإجرامي حتى يحس بالأمان.

-التسابق بين البنوك لجلب المزيد من الأموال واكتساب العملاء، وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، كما حدث لبنك إنترا في لبنان في الستينات وبينك آل خليفة في الجزائر علم 2003 وغيرهما.

-الفساد الإداري إذ يقوم بعض المسؤولين باستغلال سلطاتهم للحصول على عملات أو رشاوى مقابل تمرير صفقات معينة، أو إعطاء تراخيص حكومية لبدء نشاط استثماري.

-ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما دفع بالبعض إلى محاولة التهرب من العبء الضريبي، واللجوء إلى طرق غير شرعية لإخفاء أموالهم.

-التجارة في الممنوعات وعلى رأسهما التجارة في المخدرات التي تعتبر أكبر آفة اقتصادية تتداول ما بين الشعوب وهي أكبر مصدر للدخول غير المشروعة بالإضافة إلى بعض الأنشطة المحرمة مثل أندية القمار والتجارة في السلاح...الخ

-تشجيع بعض الدول لعمليات غسيل الأموال والتي يطلق عليها بدول الجنات الضريبية كجزر بهامس، بالإضافة إلى البنوك السويسرية التي تقدم تسهيلات كبيرة لمن يريد إيداع أمواله عندها.

4 -محاربة تبييض الأموال

على المستوى الدولي استخدمت عدة وسائل لمكافحة تبييض الأموال، نذكر منها:

-قيام الأكثر تصنيعا في العالم بإصدار قوانين لمكافحة تبييض الأموال وإدخال

-تحسينات على الاتفاقية التي تخص التعاوني القانوني في هذا المجال[1].

-تم إنشاء منظمة تسمى ب(FAFT) (finacial Action Task Force) تضم 29 دولة بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول أوروبية، تختص هذه الأخيرة بصياغة وإيجاد إطار قانوني مقبول يتم من خلاله مكافحة عمليات غسيل الأموال، وقد أصدرت هذه الأخيرة 40 توصية موجهة للأنشطة المصرفية لمكافحة وعرقلة عمليات غسيل الأموال دعمت بثلاث أركان هي:

- إنشاء سياسات وإجراءات خاصة بمفهوم اعرف عميلك.
- إنشاء نظام خاص بالتسجيل والإبلاغ عن التحويلات الكبيرة.

[1]Marc Debark.H atier: Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, ImprimerieMaury, Paris, 1992 :67

- إيجاد أسلوب أو صياغة ما للتوفيق بين سياسات البنوك الداخلية وبين ما تتطلبه إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال.

لقد صنفت هذه المنظمة الدول التي تعتبر مصدر غسيل الأموال كما يلي: الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 46.30%، ايطاليا 5.30%، روسيا 5.20%، الصين 4.60%، ألمانيا 4.50%، فرنسا 4.40%، رومانيا4.10%، كندا 2.90%، بريطانيا 2.40%، هونج كونج 2.20%، أسبانيا 2[1]%.

كما أن التعاون الدولي لمكافحة جريمة غسيل الأموال ركز على عدة مستويات: قانونية، قضائية، إدارية

2-1 على المستوى الأمني:

تتدخل في هذا المستوى هيئات دولية كمنظمة الشرطة الدولية (الانتربول)، والتي تهدف إلى:

-التضامن في سبيل مكافحة الإجرام على المستوى الدولي.

-تأمين الاتصال بين جهات الشرطة في الدول المختلفة لتبادل الخبرات والمعلومات وأساليب العمل كتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمجرمين والهاربين بغية القبض عليهم ومعاقبتهم.

2-3 على المستوى القضائي والإداري:

تهدف اتفاقية التعاون الدولي إلى ضرورة مكافحة غسيل الأموال عن طرق التزام المؤسسات المالية والهيئات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية على التطبيق الصارم للتشريع الذي يوفر الإطار القانوني لمعاقبة أصحاب تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بعقوبات[2].

[1] حمدي عبد العظيم "غسيل الأموال في مصر و العالم" ، القاهرة، 1997، ص35.

[2] إدوارد، دانييل هادري، زباري جونستون، مكافحة غسيل الأموال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002: 45

المطلب الثاني: التهرب الضريبي

يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما: الغش الضريبي وتجنب الضريبة.

1 -الغش الضريبي

هو التهرب غير المشروع، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون (كامتناع المكلف عن تقديم بيان بدخله، أو تقديم بيان خاطئ،...) بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة[1].

2 التجنب من الضريبة

وهو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف وذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه[2].

3 الصور التي يتخذها الغش الضريبي:

3-1 بالنسبة للضرائب المباشرة:

يستعمل هذا النوع بصفة عامة أصحاب المهن الحرة (كالأطباء، المحامين، التجار،...) إذ يقومون بتقديم الإقرار مع تقديم الدخل بقيمة أقل من القيمة الحقيقية.

كما يقوم أصحاب الشركات عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بتزوير دفاتر الحسابات والميزانية وحسابات الناتج وتضخيم التكاليف، وهذا بقصد تخفيض الأرباح المفروضة عليها الضرائب،

[1]Jean Claude Martirez: La fraude fiscale : estimation et caractéristiques sur l'impôt sur les bénéfices industriels à Madagascar, Edition Projet Madio, 1998. 8

[2] Andrè. Margairaz: La fraude fiscale et ses succédanés – comment on échappe à l'impôt, Imprimerie Vandoise, 1987: 26

ويتم الغش الضريبي أيضا عن طريق إخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع على فرض الضريبة على أساسها، ومثل ذلك قيام الممول بإخفاء جزء كبير من التركة عن المصالح الضريبية[1]

3- 2بالنسبة للضرائب غير المباشرة

هو قيام الشخص بإخفاء المادة الخاضع للضريبة كما هو الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستورد، والتي تكون محلا لفرض الضرائب الجمركية، أو أن يقوم صاحب هذه السلع بإعطاء تصريح يتضمن قيمتها لكن تكون هذه الأخيرة أقل مما هي عليه في الواقع.

عموما يمكن ذكر أشكال وطرق التهرب الضريبي فيما يلي:

-كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه المصالح الضريبية.
-زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي بغرض تقليل الارباح وبالتالي تقليل الضرائب المفروضة عليها.
-فتح سجلات تجارية بأسماء وهمية أو تابعة لأشخاص متوفون.

4 أسباب التهرب الضريبي

يمكن حصرها فيما يلي:[2]

-الأسباب الاقتصادية

وهي مرتبطة بمستوى المعيشة والوضع الاقتصادي بشكل عام، فالوضع الجيد للاقتصاد لا يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

[1]Geert. Derlue: Fraude Fiscale , Edition Maklu s.a, Belgique. 2007: 10

[2]Antonio. Ngakosso: Corruption, Fraude, Evasion fiscale et croissance, EditionL'harmattan. 2009: 9-10

عدم الشفافية في الإجراءات الملازمة لكيفية تحديد الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى انعدام الضوابط الواضحة في كيفية تسيير العوائد الناجمة من التحصيل الضريبي.

-الأسباب الأخلاقية:

ونعني بها درجة الوعي لدى الأفراد المكلفين بدفع الضرائب، فكلما كانت درجة الوعي كبيرة أدى إلى زيادة دفع الضرائب والعكس صحيح.

5 -آثار التهرب الضريبي

يخلف التهرب الضريبي آثار جلية أهمها:

أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية: إذ يؤدي إلى نقص الإرادات المالية وهذا ما يولد عجز الدولة على تنفيذ المشروعات الأساسية، وبالتالي حرمان المواطنين من الاستفادة من ها ته المشروعات.

عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين حيث أن نقص أموال الخزينة العامة يحتم على الدولة فرض ضرائب جديدة، أو زيادة سعر الضرائب الموجودة سابقا مما يشجع على زيادة التهرب وبالتالي إلقاء العبء على الممولين.

أثر التهرب الضريبي على الصناعة الوطنية:

-فالمتهربون من دفع الضرائب يشجعون استيراد البضائع من الخارج مما يؤدي إلى إضعاف منتوجات الصناعة المحلية.

- التأثير على المنافسة بين المشروعات فالمؤسسة التي لا تدفع الضرائب تقل نفقاتها مما يجعل لها قدرة تنافسية أكثر.

6 مكافحة التهرب الضريبي:

اتخذت عدة إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويمكن ذكر أهم هذه الإجراءات:

6-2 التعاون الدولي

تم إبرام اتفاقية بين المصالح الضريبية عبر مختلف أنحاء العالم، وهذا من أجل البحث عن كل الطرق والوسائل المنتهجة في التهرب من دفع الضريبة، ثم تجمع هاته المعلومات وتدرس عن طريق فرق مختصة، ليقوم في النهاية رئيس هذه الفرق بإيصال الدراسات وتوزيعها على مختلف الدول وإعطائها الوسائل التي تستعملها كأسلحة لمكافحة الغش الضريبي.

6-2 حق الإطلاع على الأسرار

تسمح هاته الاتفاقية للمصالح الضريبية المراقبة بحق الاطلاع على كل الوثائق المتعلقة بالبنوك وهذا من أجل اتخاذ إجراءات تتمثل في:

-إلغاء كل الحسابات البنكية التي تكون مجهولة.

-التحقق من تطابق المعلومات الخاصة بالحسابات البنكية للعملاء لدى البنك.

-تطبيق عقوبات جزائية في حالة اكتشاف التلاعب

6-3 ملتقيات مفتشي الضرائب:

تهدف هذه الملتقيات السماح لمسؤولي الرقابة الجبائية والمختصين في كشف التهرب الضريبي بمختلف أنواعه وتبادل الخبرات والمعلومات في المجال التطبيقي، حيث يتم ذلك عن طريق دراسة حالات واقعية.

المطلب الثالث: الفساد

1 -تعريفها:

تتميز الرشوة بالشمولية أي أنها تمارس من جهتين: العارض والطلب، على أن يأخذ كل منها حصته، وفي حالة ردع أحد الطرفية عن قراره تعتبر الصفقة ملغاة.

توجد عدة تعاريف للرشوة، أحدها معترف به على الساحة الدولية (تستعمله منظمة الشفافية الدولية): "الرشوة هي تجاوز قوانين السلطات العمومية أو الخاصة من أجل قضاء المصالح الشخصية"[1]

نجد في بعض البلدان أن القانون الجنائي يميز بين: رشوة عاملة ورشوة عاطلة: فالأولى تتضمن عرض أو البحث للحصول على المال أو الضمان، أو مزايا مقابل الخدمة الممنوحة، أما الثانية فتظهر عندما يتلقى الشخص هدية أو المال أو المزايا التي من أجلها يقبل أن يقضي حاجة الطرف الثاني، وفي هذه الحالة تتوفر صفة المساومة.

ويمكن تلخيص أهم مميزات الرشوة بما يلي:

-وسيلة للحصول على شيء ما.
-فقدان الشفافية في العمل.
-البحث الغير شرعي على المصلحة الشخصية.
-اللجوء للابتزاز.
-تجاوز الحدود المهنية.

[1]Phillipe. Montigny: Lutter contre la corruption un impératif pour le développement du Bénin, Edition L'harmattan, France.2001:28

يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، إذ يلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة[1].

2 -الظروف الملائمة للفساد

يمكن ذكر أهمها:

-غياب الديمقراطية أو عجزها

-انعدام الشفافية في الحكومة مما يؤثر على صنع القرار.

-ضعف المسائلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة.

-هيمنة القطاع العام على الاستثمارات الكبرى

-ضعف سلطة القانون قرارات تطبيقية

3 أشكال الفساد

إن أشكال الفساد الأكثر شيوعا هي:

3-1 الرشوة:

حسب منظمة الشفافية الدولية، يدفع هذا النوع من الرشوة من أجل:

-الحصول على موارد نادرة، أو من أجل عدم دفع نفقات (هذا النوع يضم كل القرارات البيروقراطية، التي عن طريقها يتحصل الراشي على ما يطلبه)

-الحصول على خدمة غير نادرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية، وفي هذه الحالة يلجأ الراشي إلى الأعوان الإداريين (يغطي كل ما يمس خاصة الضرائب والرسوم المتعلقة بالدخول المرتفعة)

-الحصول على وثائق هامة

[1]Daniel. Martin, Fréderic Paul Martin: Cyber crime: menaces vulnérabilités ripostes, Edition L'harmattan 2001. 97

2-3 التعامل بالإجراءات الإدارية

هذا النوع من التعامل يهدف إلى الاستفادة من بعض التحيزات عند تطبيق الإجراءات الإدارية.

3-3 الابتزاز هو قيام المسؤول السياسي شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية وهو ما نطلق عليه اسم التجار بالمنصب[1].

4 -الآثار السلبية التي يخلفها الفساد

يمكن تلخيصها فيما يلي:

-نقص دخول الإيرادات الضريبية وإرادات أخرى إلى الخزينة العامة للدولة، وهذا بسبب انتشار الرشوة.

-الاتجاه السلبي للنمو: فالرشوة تبطئ النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يخلف آثارا سلبية على الاستثمارات (قلة الأمن على العمليات الاقتصادية، توزيع غير عادل لإيرادات الدولة،...الخ

-ضعف الجهاز القانوني والرقابي للدولة.

[1] عبد الله، محمد الحلو، الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، مكتبة الحلبي الحقوقية، لبنان 2007: 30

خاتمة الفصل

كخلاصة يمكننا القول بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد و الجوانب ذات الأنشطة غير الرسمية على معيار عدم التسجيل في حسابات القومية .

و قد حاولنا من هذا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، كما استعرضنا أهم أثار الإيجابية والسلبية ، و في الأخير تكلمنا عم أهم مكونات الجانب السلبي من الاقتصاد غير الرسمي ألا و هي الأنشطة غير المشروعة و غير المرغوبة من المجتمع كالجريمة المنظمة و الفساد و تجارة المخدرات وغسيل الأموال .

الفصل الثاني

ماهـيـة الفـقـر

مقدمة:

ظلت قضية الفقر تحديا عالميا كبيرا حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم ، إلى أن الكثير منهم ما زال يعيش في فقر مدقع ، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات و الحكومات و النظريات الاقتصادية مند أقدم العصور .

و تعد الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشكلة تنامي عدد الفقراء على الرغم من توفرها من كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة للحد من الفقر.

و سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل من ماهية الفقر و مؤشرات قياسه، و أسباب انتشاره وكيفية مكافحة ، فقمنا بتقسيم فصلنا هذا إلى أربع مباحث رئيسية كالتالي :

المبحث الأول : مفهوم ظاهرة الفقر.

المبحث الثاني : أسباب الفقر.

المبحث الثالث : مؤشرات قياس الفقر.

المبحث الرابع : سياسة مكافحة الفقر في الجزائر .

الفصل الثاني

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة الفقر

المطلب الأول: تعريف ظاهرة الفقر

ليس من السهل تعريف ظاهرة الفقر نتيجة لكثرة العوامل والمتغيرات المادية وغير المادية التي تؤثر وتتأثر بها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع[1].

كما ويختلف تعريف ظاهرة الفقر باختلاف المنظار الذي ننظر به لهذه الظاهرة، فالفقر مفهوم مراوغ، فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم.

لظاهرة الفقر عدة مفاهيم تم إحصاءها من قبل الهيئات ورجال الاقتصاد والمالية انطلاقا من واقع الشعوب.

حسب the concise oxford dictionary" فإن الفقر هي صفة للشخص الذي لديه نقص في الأموال والوسائل المادية التي تسمح له بالعيش اللائق[2].

يرى المؤرخ michel mollat " أن الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف والتبعية، وبالحرمان من وسائل مادية ومعنوية تتغير حسب الفترات الزمنية والمكان والمجتمعات، هذه الوسائل تعد المصدر للقوة والاعتبار الاجتماعي وعادة ما تتمثل في: المال، العلاقات، النفوذ، السلطة، العلم، التأهيل التقني، القدرة الفكرية، الحرية والوقار الشخصي. في ظل هذه الظروف، الفقير لا يستطيع أن يخرج

[1] سلوى ضامن المصري، الفقر في الأردن، الأردن، 2002

[2]Julio Boltivinik, «Poverty Measurement Methods-An Overview» ,in www.undp.org/poverty/publications.

منها إلا بمساعدة الآخرين، هذا التعريف من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المهمشين والمقصيين، وهو خاص لكل زمان ومكان فلا يتعلق بجهة معينة ولا بمجتمع خاص [1]

يعرف الكاتب hans singer "الفقر على أنه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها لكن سهل علينا مخاطبتها وهو يشبه ظاهرة الفقر بزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها[2].

المطلب الثاني: المنظور الإسلامي لتفسير الفقر

ينظر الدين الإسلامي للفقر بصفته مشكلة دينية واجتماعية تدفع المرء إلى المذلة والمعصية والجريمة، فقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وسلم من الفقر، وقال: "اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم" وقال" إن الرجل إذا غرم، استدان، حدث فكذب، ووعد فأخلف"، بل قد يؤدي إلى قتل النفس البريئة ولو كانت من صلب الرجل، قال تعالى" وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا " "الإسراء : الآية 31" كما أن ذكر الفقر والفقراء ورد في القرآن في ثلاثة عشر آية من آيات القرآن، كلها تعلن صراحة التصدي للفقر مع بيان مفهومه وإعلان حقوق الفقراء في الزكاة والصدقة[3]

ولقد نظر الإسلام للفقر والفقراء بمنظور مخالف لكافة النظريات الأخرى التي فسرت الفقر، فنجده يختلف مع المنظور الفردي الذي يلوم الفقراء على فقرهم، فالإسلام يكرم الفقراء والضعفاء، ففيهم قال الرسول صلى الله عليه وسلم" رُب أشعث مدفوع الباب، لو أقسم على الله لأبره" كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن رجلا مرّ على النبي عليه السلام

[1] Quentin Wodon,"Marketing contre pauvreté",les éditions de l'atelier,Paris,1993,P.17-18.

[2] S.B.Maliki,"Quantification de larelation pauvrté –Eaudes Ménages Algeriens,Thése de Doctorat, Université de Tlemcen,2008,P.11

[3] زين العابدين، دراسات في السيرة النبوية، 1995، ص 16

فقال لرجل جالس عنده" ما رأيك في هذا؟" فقال:" رجل من أشرف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع، وإن قال يسمع" فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم مرّ رجل، فقال صلى الله عليه وسلم " وما رأيك في هذا الرجل؟" فقال: يا رسول الله هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإذا شفع لا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله" فقال عليه الصلاة والسلام:" هذا خير من ملء الأرض مثل هذا" [1] وهنا يتضح أن الإسلام لا يصنف الفقراء وفقا لسمات معينة، يعاملهم على أساسها، بل ينظر إليهم على أنهم أعضاء في المجتمع لا يختلفون عن الآخرين بشيء فمقياس التفاضل هنا هو التقوى.

كذلك فإن مفهوم الملكية في الفقه الإسلامي، يختلف كثيرا عنها في الفكر الليبرالي الرأسمالي وكذلك الفكر الشيوعي، فالإسلام يقرر أن الكون وما فيه ملك لله تعالى وجاء ذلك صريحا في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم، فالملك الحقيقي للمال لله وحده، وما أفراد المجتمع إلا وكلاء في هذا المال عن الجماعة وأن حيازته إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكا، ولذا وجب الله فريضة الزكاة، وحدد مصارفها على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل[2].

المطلب الثالث: التعاريف المتعددة لأبعاد الفقر

البعد الأول: الماديات، وهي تلك الأشياء التي تنقص الفقير، وهذا النقص هو الحرمان له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي.

تنتمي للفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل: الإنفاق في العمل أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب، بينما يشمل الفقر المادي: التفرقة، وعدم المساواة والتحيز والجهل

[1] زيتون أحمد وفاء، (2000) دراسات في الفقر والتنمية الفيوم، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، ص 113-114

[2] زيتون، مرجع نفسه، ص 116

وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة (كما تحددها ثقافة المرء) والجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة...الخ

البعد الثاني: هو إدراك المرء لحالته، فالمرء يعد فقيرا فقط عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى التي أدت إليه وقد ينزع إلى عقر روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه إحساسا زائفا بالأمان، وأحيانا يصل إلى وهم القوة.

البعد الثالث: كيف يرى الآخرون الفقير ، حيث قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر تجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية أو القهر، أو عدم التدخل، سواء كان عدم التدخل مبررا لأن الفقراء يستحقون فقرهم أو لأن التدخل لن يفيد.

وتتأثر تلك الأبعاد الثلاث بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيها.

المبحث الثاني: أسباب الفقر

لقد سبق وقلنا أن الفقر هو التفاوت و اللامساواة الموجودة في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و أشكال اللامساواة كثيرة في هذا العالم، وأكبر دليل على ذلك هو تلك الفجوة التي تتسع بين الدول الغنية والفقيرة، فالثروات والمداخيل العالمية ليست موزعة بشكل عادل، على الرغم من التطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي، أو فيما يخص حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، إلا أن العالم يشهد مزيدا من الفقراء الذين تسوء حالتهم مع مرور الوقت في حين بالمقابل الأغنياء يزدادون ثراء.

إن أسباب ظاهرة الفقر في الدول تختلف من بلد لآخر ومن دولة لأخرى، في بعضها يعود لقلة الموارد الطبيعية، وأخرى نتيجة لتقلبات أسعار البترول أو تطورات الصراعات العسكرية والحروب.

والقائمة طويلة بالنسبة للبلدان التي هي ضحية الاضطرابات الداخلية وغير ذلك من الأسباب التي سنتناولها بالتحليل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في التالي:

- الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية) الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم(، حيث يؤكد الفقراء دائما على الدور المحوري للعمل في تحسين أوضاع حياتهم، وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما ازدادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل[1]، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل.
- سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد[2]
- انخفاض إنتاجية العمال بحيث تبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي[3]

[1]The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000-2001 PP34-42

[2] عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجية مكافحته، إشارة إلى تجربة ماليزيا، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي الإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3- جويلية 2007، ص 265.

[3] كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، (مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005) ص 410

- إمكانية الحصول على التعليم.
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية.
- إمكانية الحصول على الأصول والائتمان

-السياسات الائتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

-ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة، والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة، وبالتالي يصبح الفرد البطال عب ئا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة من البطالة، وتزداد العلاقة بينهما قوة واتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل[1]

-يسبب النقص في الهياكل الأساسية، وضعف المنافذ إلى السوق، وانخفاض الحد الأدنى للأجور تحت خط الفقر، و عدم توفر الموارد اللازمة، هذا يؤدى إلى عدم قدرة الفقراء على الاستثمار في مشاريع ترفع من مستواهم المعيشي.

-سوء توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما[2]:

- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

[1] رضا العدل، فرح عزت، محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر ، ص 182

[2] بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة 1-3- جويلية 2007، ص 548

وأخيرا نرى أن التغييرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات، وتدهور نسب التبادل التجاري، والدين الخارجي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت على الفقر والفقراء، والشكل التالي يوضح ذلك.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية في مايلي:

- النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية و التعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.
- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز و خاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر[1].
- التعرض للمعاناة من الصدمات المعاكسة المرتبطة بالعجز عن التعامل معها، حيث أن التعرض للمعاناة زميل دائم للحرمان المادي، والبشري، نظرا لأوضاع الفقراء وأشباههم فهم يعيشون ويزرعون أراضي هامشية، وهم يعيشون في مراكز سكن حضرية مزدوجة، وهم يعملون بصورة غير مستقرة في القطاع الرسمي، وغير الرسمي، وهما لأكثر تعرضا للأمراض[2].
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع[3].

[1] عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 266

[2] The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, Op. Cit , PP34-42

[3] كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية، ندوة دولية حول مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 2007، ص 216

- الشعور بأنه لا يسمع لهم صوت وأنهم بلا حول ولا قوة في مؤسسات الدولة والمجتمع[1].
- **عوامل أخرى:** هناك عوامل كثيرة أخرى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة منها:
- النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار.
- الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرامل، والأيتام والفقراء، إضافة إلى التضخم، والهجرات السرية، والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري.
- الفساد و البيروقراطية وذلك بسبب البطء في المعاملات، حيث يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد في 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفعه لتكلفة رأس المال [2]، كما يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر.

المطلب الثالث: عجز سياسات التنمية

لقد تنوعت الاجتهادات حول طرق التنمية وأساليبها في الدول، أملا منها في الخروج من دائرة التخلف ورفع مستويات المعيشة لشعوبها على الخصوص، إلا أن هذا لم يتحقق في الواقع العملي والدليل على ذلك مظاهر الفقر التي تتزايد في هذه البلدان وتركزها ضمن ما يسمى الفقر المطلق خصوصا، ويمكن إرجاع ذلك إلى فشل سياسات التنمية المتبعة خلال عدة عقود إلى يومنا هذا سنحاول تحليل ذلك من خلال تقسيم هذه النقطة إلى مرحلتين:

[1] The world Bank, Attacking poverty, Op.C it , PP34-42.

[2] سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، على الموقع: www.ulum.nl

1 **المرحلة الأولى:** سياسات التنمية التي بدأت في تنفيذها الدول النامية في الخمسينات والستينات، والتي بذلت فيها جهودا جبارة من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وجهد في الوقت والانتظار التضحية، إلا أن مختلف هذه السياسات التنموية كانت ترمز على الإنفاق الاستثماري الضخم، وتوفير أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها في طاقات صناعية أملا في تكسير حواجز التخلف والانطلاق نحو التقدم، إن الدول النامية قامت بإتباع مسار الدول الصناعية في تقدمها، وبالتالي أصبحت المشكلة في توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الصناعي الضخمة، وبالتالي كان التركيز على تكوين رأس مال كعنصر أساسي للتنمية، حيث رسخ في أذهان حكام الدول النامية أن ذاك أن التصنيع هو الحل للخروج من التخلف، ومن هنا اعتمدت على استيراد التكنولوجيا من الدول الصناعية، ولم يكن هناك اختلاف على أولوية التصنيع في أغلب الدول النامية، وإنما الاختلاف كان في حول طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها حيث:

- رأى البعض إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية الهيكلية ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية.
- على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعة السلع الوسطية والثقيلة كالحديد والصلب وهو ما يسمى بالنموذج الروسي للتصنيع.
- بينما آخرون رأوا ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات، فالجزائر ومثل أغلبية الدول النامية سياسة التنمية فيها كانت مركزة على التصنيع، فانصب اهتمامها بتنمية الصناعات المصنعة بالإضافة إلى إحلال الواردات ومن تم الوصول إلى تنمية وطنية مستقلة.

إلا أن السياسات التي تعتمد على الاستثمار في القطاع الصناعي أدت إلى استيراد عشوائي للتكنولوجيا والخبرات من الدول المتقدمة، حتى أصبحت الدول النامية غارقة

في تجارة التكنولوجية وتابعة لها، وتحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، ومنه نجد أن مختلف السياسات التي اتبعتها الدول النامية تميزت بطابع التبعية للخارج، بمختلف أنواعها.

لقد أجمع مختلف المفكرين والمعنيين بمسائل التنمية أن نماذج التنمية التي جربت ضمن الإطارات الغربية القديمة، لا تمثل الأسلوب الملائم للقضاء على التخلف بل تسببت في إلحاق المزيد من الأضرار بالاستقرار الوطني، ووفرت شروط لتعميق التخلف وانتشاره كما أسفرت عن زيادة معانات الفئات الاجتماعية الفقيرة.[1]

2 **المرحلة الثانية:** وتمثلت في سياسات التنمية التي اتبعتها الدول النامية في إطار الإصلاحات المتعاقبة الأخيرة، كبديل للسياسات السابقة والتي فشلت في تحقيق هدفها والمتمثل في تحقيق تنمية مستديمة هذا من جهة ومن جهة أجل التخفيف من حدة المديونية الضخمة التي أصبحت تعاني منها الدول النامية من جهة أخرى.

إن هذه السياسات التي تدعوا لها المؤسسات المالية العامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها تروج للاندماج في اقتصاد السوق والعولمة والشراكة وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وهذا ليس حبا فيها وإنما لتبقيها تحت سيطرتها، ولكسب أسواق جديدة لزيادة أرباحها وهذا لمستويات الأجور المنخفضة التي تتمتع بها الدول النامية مقارنة بالدول المقدمة، والفراغ الذي تعاني منه في أسواقها، مما يسهل توطن الرأس المال الأجنبي فيها، وجعله يطالب الدول الدول النامية بتنازلات أكثر نظرا للوضعية الصعبة التي توجد فيها، والتي جعلت الكثير من المسؤولين في هذه الدول يقولون بأنه لا يوجد خيار آخر وأنهم مجبرون للرضوخ لشروط الرأس المال الأجنبي.

[1] مريم مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 109

إن السياسات التي تدعوا لها هذه المؤسسات من خلال الإصلاحات الهيكلية للدول النامية، أدت لظهور الكثير من المشاكل والأزمات، كتلك الناجمة عن تسريح العمال، وبالتالي انتشار البطالة، غلق المؤسسات وتوقف الإنتاج، ارتفاع الأسعار، انخفاض القوة الشرائية وكل هذا ساهم في في انتشار ظاهرة الفقر[1]

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الفقر

المطلب الأول: المؤشرات البسيطة

ونذكر من بينها:

1 **مؤشر عدد الرؤوس (H) (Count Ratio Head)**

هو أبسط مقاييس قياس الفقر وأكثرها شيوعا، يسميه البعض بالمؤشر الرقمي للفقر، وهو يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. أي إذا كان لدينا المجتمع ككل معبر عنه ب (N) فإنه توجد نسبة في هذا المجتمع معبر عنها ب (q) الذين لديهم دخل (Yi) أقل من مستوى خط الفقر المحدد سابقا (Z). تحديد هذا المؤشر لا يطرح أي مشكلة أو صعوبة، لأننا نعرف مسبقا مستوى خط الفقر، ثم نقوم بترتيب مختلف مداخيل الأفراد أو الأسر ترتيبا تصاعديا، لا يقوم بعد ذلك خط الفقر (Z) بالفصل بين أفراد المجتمع، أي بين من هو فقير والغير فقير:

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \leq \dots \leq y_q < z < y_{q+1} \leq y_N \dots$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية: $H=q/N$

حيث H: مؤشر عدد الرؤوس.

q: عدد الأفراد الفقراء

N: المجموع الكلي للسكان.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص

ومن السهول استنتاج نسبة الفقراء في المجتمع، فمثلا إذ كان H=0.2 هذا يعني أن 20% من المجتمع هم فقراء.

هذه السهولة لا تعني أن المؤشر لا يحتوي على عيوب ونقائص، بل بالعكس هو لا يستطيع أن يقدم لنا صورة تحليلية على الآثار المحتملة لبعض السياسات المقللة للفقر.

2 -فجوة الفقر (PG) (Poverty Gap)

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشرات السابقة، فهو يحاول قياس الفجوة بين خط الفقر ودخل الفقير[1]، ويحدد هذا المقياس كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الفئة الأفقر لديها Y1 ثم الأقل فقرا لديها Y2... وهكذا حتى نصل للفئة الأقل فقرا والتي لديها Ya والتي دخلها بالتعريف ليس أكبر من خط الفقرZ، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PG=1/N\sum[z-y_1/z]=I.H$$

$$Y_q = 1/q\sum y_1 \qquad \text{و} \qquad I=Z-Y_{q/Z}$$

I: هو معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر Z

Yq: الدخل المتوسط للفقراء مع q: تمثل عدد الفقراء تحت خط الفقر.

Z: خط الفقر

هذا المؤشر يعطي لنا العجز المتوسط للفقراء في المجتمع بالمقارنة مع خط الفقر، مقسوما على عدد أفراد العائلات المتواجدة في المجتمع.

وبعبارة أخرى فإن هذا المؤشر يبين درجة الفقر الفقراء ويعكس فجوتهم التي تحول دون وصولهم لمستوى عتبة الفقر. وعلى الرغم من الفائدة التي يعطيها لنا هذا

[1] Wetta .Claude & al.,"le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso",Cahier de Recherche n°00-02,Université deLaval , CREFA ,décembre 1999,P.16-17

المؤشر إلا أن هناك عدة ملاحظات ترد عليه، ومن أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت بين الدخل والفقراء.

المطلب الثاني: المؤشرات المركبة

نذكر من بينها:

1 -**مؤشر الناتج القومي الخام:**

إن قياس التطور الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) باستعمال الناتج القومي الخام الفردي لا يعبر تماما عن الواقع لظاهرة التنمية وبالتالي حالة ظاهرة الفقر بالنسبة للعديد من الدول خاصة تلك الدول التي تفتقر إلى أي نظام إحصائي وإعلامي لا يشك فيه.

ويرجع استعمال هذا المؤشر إلى البساطة التي تميزه عن باقي المؤشرات الأخرى.

2 -**مؤشر التنمية البشرية: (IDH (Indice de développement humain**

للتطور الاقتصادي عدة عوامل مختلفة ومتكاملة ولهذا نجد أن (PNUD) قد اعتمد منذ سنة 1990 على مؤشر مركب IDH وهو يعده سنويا مع الأخذ في الحسبان المستوى الصحي التعليمي والدخل[1].

أ -حيث يتمثل المستوى الصحي في معدل أمل الحياة عند الولادة ويختلف من بلد لآخر من الفئة الاجتماعية إلى أخرى ومن جنس لآخر.

ب - المستوى التعليمي هو عبارة عن معدل التحصيل التعليمي عن الكبار وعدد سنوات الدراسة (المتوسطة) حيث المعدل التعليمي يرجح ب 3/2 وعدد سنوات الدراسة ب 3/1

[1]PNUD,"Rapport Mondial sur le Developpement Humain",1997.

ت – يتمثل مستوى الدخل في الدخل القومي الفردي مع مراعاة فارق القدرة الشرائية بين الدول وعدم خطية الرفاهية الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي، فإنه يعبر عن مستوى المعيشة.

وعمليا نقوم أولا بتقييم كل عمل من عوامل الثلاثة السابقة بواسطة سلم من صفر إلى الواحد، حيث الصفر يعني أن البلد المعني يتمتع بالقيمة القصوى المشاهدة في ما يخص المتغير أو العنصر موضوع المعالجة، في حين الواحد يناسب أدنى قيمة مشاهدة له، وثانيا نقوم بحساب الوسط الحسابي لهذه القيم الثلاثة (للعناصر الثلاثة) المحصل عليها، ثم نطرح النتيجة من واحد، والنتيجة المحصل عليها تمثل المؤشر لنمو البشري (الاجتماعي) المركب. وعلى أساس هذه النتيجة يمكن تحديد الترتيب لكل الدول.

المطلب الثالث: مؤشرات التفاوت (les Indices d' Inégalité)

ظاهرة التفاوت أو اللامساواة هي خاصية تتميز بها الدول السائرة نحو النمو (PED)[1]. لذا نجد أن هناك علاقة وطيدة ما بين التفاوت والفقر، وإذ كان ليس لهما نفس المعنى، حيث يمكن أن نجد مجتمع يتميز بتفاوت كبير سواء في في توزيع الدخل أو في نمط المعيشة مع انعدام الفقر، إلا أننا لا يمكن أن نجد مجتمعا يكثر فيه الفقر بدون أن يصاحب ذلك تفاوت في توزيع الدخل ويمكن أن نستنتج ثلاثة أقسام للتفاوت الاقتصادي[2]

- التفاوت فيما بين الدول، والتي يعبر عنها بالفجوة الموجودة فيما بين حدود العيش المتوسطة والذي يسمى أيضا بالتفاوت الدولي.
- التفاوت الداخلي لكل دولة الذي يقاس عموما بمعامل جيني (coefficient de Gini)

[1]Montaud .Jean-Marc .,"Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique :Une Analyse de décomposition au Burkina Faso ",CED,Université Montesquieu-Bordeau 4,D,T.n°75.2003.

[2]Giraud.Pierre-Noel .,"Mondialisation et dynamique des inégalités ",communication au collogue annuel de l'association française de sciences publiques ,Lille, France,septembre2002

-التفاوت العالمي الذي يعتبر كنتيجة للمفهومين الأولين السابق ذكرهما.

1 **معامل GINI**

معال جيني يدل في معناه إلى أي مدى توزيع الدخل بين الأفراد والعائلات في بلد معين يبتعد عن التعادل المطلق، ومن هذا المنطق نتحصل على منحنى Lorenz الذي يضع في الصورة النسبة المئوية المتراكمة من الدخل الكلي وكذا العدد المتراكم للأشخاص الذين يتحصلون على هذا الدخل ابتداء من الأشخاص أو العائلات الأكثر فقرا.

معامل GIN يقيس المنطقة الواقعة ما بين منحنى Lorenz وخط افتراضي الذي يمثل التعادل أو التساوي المطلق، مساحة هذه المنطقة يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خطا التعادل المطلق، 0 يمثل التعادل المطلق والرقم 100 يمثل التفاوت المطلق.

2 -**مؤشر Theil (T)**

في عام 1967 قام theil بتقديم مؤشر للتفاوت، الذي اشتقه من فكرة الانتروبيا، والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن نتحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة، ومؤشر theil للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل.

وجبريا يمكن التعبير عن هذا المؤشر ب:

$$T(P) = Ln(n) - \sum P_i Ln(1/p_i)$$

حيث: nهو عدد الأفراد والعائلات.

Pi: هو الدخل للمجموعة (i) من الأفراد

والميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية، والذي يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: الجنس، المستوى التعليمي، السن...

المبحث الرابع: سياسة مكافحة الفقر في الجزائر

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمتوسط استهلاك يومي يقدر ب 1.25s/ الفرد، وذلك بعد إعادة تقييم خط الفقر الدولي من 1.08$/ الفرد/ اليوم (بأسعار 1993) إلى 1.25$/ الفرد/ اليوم (بأسعار 2005 حوالي 1.44 مليار نسمة، وأن أكثر من نصف البلدان النامية 2.8 مليار شخص يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن أغلب هؤلاء يعيشون في الوسط الريفي حيث يوجد اليوم ثلاثة أرباع ¾ الفقراء وهم يعانون من المرض، سوء التغذية، الأمية، العزلة، كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع في العالم النامي عام 2007 حوالي 16% وأن عدد الأطفال دون سن الخامسة في هذه الدول يعانون من نقض الوزن قد بلغ سنة 2009معدل 23% في حين يموت طفل واحد من خمسة أطفال في الدول الأكثر فقرا دون أن تبلغ 5 سنوات[1].

اعترافا بخطورة الظاهرة باعتبارها أكبر تحد يواجه العالم اليوم اجتمع زعماء العالم في ما يعرف بمؤتمر القمة الألفية الذي انعقد في بالأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وقد تمخض عنه إعلان الألفية الذي تضمن " الأهداف الائتمانية للألفية" لقد حدد المجتمع الدولي من خلال هذه القمة عددا من الأهداف يجب تحقيقها في السنوات الأولى من القرن الجديد وذلك بالاستناد إلى المناقشات التي دارت في مؤتمرات عديدة للأمم المتحدة في سنوات التسعينات بحيث كرست الأهداف والغايات والمؤشرات التابعة لها التزاما بمكافحة الجوع والفقر، وتعميم التعليم الأساسي، تحقيق المساواة بين الجنسين، تخفيض الوفيات بين الأطفال، تحسين

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(pnud)" تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص 98، عبر موقع: www.undp.org

صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والملاريا وغيرها من الأمراض، وهذه كلها أهداف تتمحور حول الحد من الفقر كما يرمي الهدف الأول إلى القضاء على الفقر والجوع وتقليصهما إلى حد النصف بحلول عام 2015م.

لقد اندمج في هذا المسعى كبرى الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الزراعة والأغذية...) وتضافرت جهودها لأجل تحقيق هذه الأهداف، فأطلق البنك وصندوق النقد الدولي مبادرة واسعة النطاق لمكافحة الفقر في العالم لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول منخفضة الدخل والتي تحتاج إلى الدعم المالي والإداري، والجزائر شأنها شأن الدول النامية فهي معنية بمشكلة الفقر، فقد أدركت خطورة الظاهرة مما دفعها باتخاذ إجراءات لمكافحة الظاهرة وقد توجت مجهوداتها بعقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر من عام 2000 التي أفضت إلى تحديد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الواجب إتباعها للحد من الفقر والإقصاء.

المطلب الأول: المقاربة الدولية لمكافحة الفقر

لقد كانت مسألة مكافحة الفقر أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة ولا سيما المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في 1992م، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد سنة 1995م، ومؤتمر قمة الألفية لسنة 2000م، لاستعراض التقدم المحرز وتقييم النقائص وإظهار الفجوات والفجوات والعتبات، ولاتفاق على استراتيجيات وإجراءات ملموسة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف الائتمانية الثمانية للألفية بحلول عام 2015م كما تعهد العلماء في هذه القمة على إقامة شراكة عالمية واسعة النطاق من أجل التنمية لتحقيق هذه الأهداف الشاملة.

أولا: اتجاهات الفقر في العالم

بالرغم من انخفاض معدلات الفقر على الصعيد العالمي في معظم الدول إلا أنها بقيت قياسية، كما أنها سجلت ارتفاع في بعض البلدان الأخرى وزادت الفجوة بين الدول الغنية وتلك الأشد فقرا بفعل النكسات الكبيرة بعد الانكماش الاقتصادي لعام 2009/2008 والتي تفاقمت على إثرها أزمة الغذاء والطاقة، فلازال عدد السكان الذين يعيشون على أقل من s1.25 يوميا مرتفعا، إذ بلغ عام 2005 حوالي 1.4 مليار نسمة بعدما كان يقدر ب 1.8 مليار نسمة عام 1990م[1] غير أن معدلات النمو المرتفعة في شرق آسيا لاسيما الصين والهند قد ساهمت بشكل كبير في كبح معدلات الفقر العالمية إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض عددهم بمقدار 455 مليون نسمة في هذين البلدين في الفترة 1990-2005 أما باستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد (*) الذي استحدثه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) سنة 2010م، واعتمده في تقريره للتنمية البشرية لذات السنة وهو يستند إلى منهج القدرات ليحل هذا المقياس محل دليل الفقر البشري الذي أطلق عام 1997م فتشير التقديرات إلى وجود حوالي 1.75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وهذا يتجاوز التقديرات المسجلة لعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من s1.25 في اليوم ومجموعهم 1.44 مليار شخص تقريبا، لكنه يقل عن عدد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم المقدر ب 2.6 مليار[2]، وهو ما يتضح أكثر من خلال الشكلين التاليين.

[1] الأمم المتحدة" تقرير عن الأهداف الانمائية للألفية لعام 2011"، نيويورك 2011، ص 06

* لهذا الدليل ثلاث أبعاد توازي تلك المعتمدة في دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) بحيث تقاس في هذه الأبعاد عشرة مؤشرات لكل منها الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين إثنان وستة مؤشرات على الأقل ويختلف الحد الفاصل حسب الوزن كل مؤشر في القياس ككل.

[2] المرجع السابق، ص 98

ثانيا: محاربة الفقر على مستوى الهيئات الدولية

خلال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن عام 1995 أكد حوالي 117 رئيس دولة وحكومة، وممثلو 186 دولة أن القضاء على الفقر يشكل حتمية أخلاقية و اجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية [1]، ومنذ ذلك الحين أصبح القضاء على الفقر مجالا من مجالات التركيز الرئيسية في سائر منظومة الأمم المتحدة، وأصبح الحد من الفقر هو الهدف الأساسي المهيمن في كبرى الهيئات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية، والزراعة وغيرها إضافة إلى الهيئات المالية الأخرى وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين اندمجا في المسعى العالمي للقضاء على الفقر في إطار الألفية.

في عام 1996م اقترح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة لتخفيض ديون البلدان الفقيرة(HIPC)[2]، وقد لقيت قبولا واسعا لدى المجتمع الدولي، بحيث تقضي هذه المبادرة بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تتحمل أعباء ديون غير قابلة للاستمرار لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بحيث تضمن الهيئتين الماليتين عدم تبديد الموارد الناتجة عن تخفيض الديون والعمل على زيادة تدفقات المعونات من البلدان الغنية، لقد حققت هذه المبادرة تقدما ملحوظا في وقت مبكر من تطبيقها، إلا أنها كانت محل نقاش واسع منذ إطلاقها بين المنظمات المتعددة الأطراف والدائنين الثنائيين والحكومات المستفيدة من هذه المبادرة، ومنظمات العمل المدني بشأن نجاعتها وتحديد نطاق قوتها وضعفها، ولذلك فقد تم عام 1999 تعزيز الإطار الأصلي لهذه المبادرة وأصبح بإمكان البنك الدولي

[1] لجنة حقوق الأنسان" تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: حقوق الانسان والفقر" الدورة الخامسة والخمسون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، جانفي 1999، ص 13

[2] les nouvelles stratégies internationales de "(1)CLING Jean-Pierre, Razafindrakoto mireille et francois roubaud économica, paris 2002, p 03. "lutte contre la pauvret

ودائنون آخرون تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحوالي 54 مليار دولار أمريكي ل 27 بلدا من أشد البلدان المعمورة المثقلة بالديون فقرا.

في عام 1999م شرع البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إجراءات إنمائية جديدة ترتكز على منهج إطار التنمية الشامل*، حيث طلبا من حكومات البلدان المعنية (البلدان الأشد فقرا) صياغة وثائق استراتيجيات تخفيض الفقر(document strategiques de reduction de pauvrete) (DSRP)[1] الخاصة بها، بحيث تحدد الخطوات العريضة لسياساتها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي وكذلك بسياساتها وبرامجها الهيكلية الاجتماعية اللازمة لتشجيع تحقيق نمو وتخفيض عدد الفقراء بحيث تعتبر وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقر أداة تستهدف تحويل الرؤية الشاملة للبلد المعني إلى نشاط محكوم بإطار زمني ومركز لأجل تحقيق هدفين أساسين وهما تشجيع النمو والحج من الفقر.

إن إعداد وثيقة إستراتيجية لمكافحة الفقر لا يتطلب خطة محدودة بل ينبغي أن تعكس الإجراءات المتخذة الأوضاع والخصائص المميزة لكل بلد على حدى، أما لوضع وتنفيذ هذه الإستراتيجية فيجب توفر ستة مبادئ أساسية وهي[2]:

- أن تكون الوثيقة مدفوعة باعتبارات البلد المعني مع مشاركة منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في جميع الخطوات المتعلقة بالعمليات.
- أن تكون شاملة لإدراك الأبعاد المتعددة لظاهرة الفر.
- أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج المرجوة (تشجيع النمو، تخفيض عدد الفقراء).
- أن تكون الوثيقة ذات أبعاد محددة قابلة للتنفيذ من الناحيتين المالية والمؤسسية.

[1] revue " les politiques de lutte contre la pauvreté : l'expérience algérienne? "Ait Ziane Kamel et Mouni Ahmed économie contemporaine n° 03, Avril 2008, Institut des sciences économique, centre universitaire de khemis-miliana, algerie 2008, p 8.

[2] Maliki,S.b et A ben habib" politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie "laboratoire de MECAS,universite Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ,Algérie 2005

.

-أن تكون كذلك مركزة على منظور طويل الأجل بهدف تخفيض معدلات الفقر.

إلى غاية جويلية من عام 2009 بلغ عدد البلدان منخفضة الدخل والتي أعدت استراتيجيات تخفيض الفقراء حوالي 67 بلدا بإمكانها الاستفادة من الإقراض المميز، وتخفيض أعباء الديون إذا ما وقّعت الهيئتين الماليتين على تقارير هذه الوثائق الإستراتيجية.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية لتقليل ومكافحة الفقر.

لقد بلغ عدد المستفيدين من الإعانات الاجتماعية بجميع أشكالها بما في ذلك دعم التشغيل لسنة 1998 حوالي 12 مليون شخص[1]، وعلاوة على ذلك فإن الجزائر قد شرعت في تطبيق مشاريع التنمية المستدامة في المناطق الريفية بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية بحيث تم تنفيذ هذه المشاريع في أغلبها، من قبل قطاع الغابات (المنظمة تحت لواء وزارة الفلاحة)، وكذا المحافظة السامية لتنمية السهوب والمناطق الصحراوية، إذ يمكن الإشارة إلى أهم المبادرات في هذا المجال وهي:

-برنامج الأشغال الكبرى (شرع في تطبيقه في سنوات التسعينات)
-مشروع تطوير الري الزراعي في الجنوب.
-مشروع التهيئة النموذجي لواد مينا 1994
-مشروع التشغيل الريفي لمنطقة الشمال الغربي الجزائري.
-مشروع المرأة الريفية (بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة FAO
-المخطط الوطني للتشجير.

رغم هذه المبادرات إلا أن مستوى الفقر ظل مرتفعا وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الفقر، وإبرازها كمشكلة اجتماعية واقتصادية يجب محاربتها، وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هي إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1991 التي اسند إليها

[1]Banque mondiale" note stratégique de protection sociale " version préliminaire, octobre 1999

مهمة التكفل بالمشاكل الاجتماعية للسكان [1]، وهو ما يسمح بالشروع في تطبيق برنامج لمكافحة الفقر بقيادة هذه الوكالة سمي "مشروع وكالة التنمية الاجتماعية"، وهو مكون من الأجهزة التالية

- الشبكة الاجتماعية INIG، AFS، filts sosial
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستكمال المكثف لليد العاملة tub himo
- عقود ما قبل التشغيل contrat prè – emploi
- القرض المصغر micro-credit

لقد تواصلت مجهودات السلطة الجزائرية في مكافحة الفقر وهو ما تجسد من خلال أول ندوة وطنية لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في شهر أكتوبر من عام 2000 أين حددت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات تتعلق أساسا بالتضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، عقود ما قبل التشغيل، وكذا سياسات السكن إضافة إلى المشاريع النموذجية[2]

أولا: نشاطات التضامن الوطني

أدى الاهتمام المتزايد للدولة بظاهرة الفقر إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، بحيث منحت في هذا الإطار إعانات ومساعدات كثيرة، كما قدمت الدعم في عدة مجالات لاسيما:

1 -التضامن المدرسي

يسمح هذا النوع من التضامن بمساعدة التلاميذ المحرومين والأيتام بشتى أشكال الدعم لتمكينهم من مزاولة دراستهم في أحسن الظروف، إذ نسجل:

إعانة مقدمة لقطاع التربية تقضي بإنشاء مطاعم مدرسية عبر كامل التراب الوطني.

[1]Moumi Ahmed (2010), op cite, p 290

[2]الوالي فاطمة 2010، إشكالية الفقر في الجزائر، دراسة حالة بشار، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، بشار ، ص 162.

خلال السنة الدراسية 2001/2000 استفاد حوالي 1.1 مليون تلميذ من اللوازم والكتب المدرسية البيداغوجية المجانية لينتقل العدد في الموسم الموالي 2002/2001 إلى حدود 02 مليون تلميذ[1]

بداية من سنة 2000 شرع في تقديم منحة 2000 دج على العائلات المعوزة للتلاميذ، وقد استفاد منها حوالي 03 مليون تلميذ

توفير خدمة النقل المدرسي، وهو ما سمح باستفادة حوالي 700 ألف تلميذ من هذه الخدمة، وتسخير حوالي 4008 حافلة سنة 2011/2010.

فيما يخص الصحة المدرسية فقد رصدت الدولة عام 2000 ما يقارب 630 مليون دج، كما تم سنة 2010 تسخير 1404 طبيب، 1.151 طبيب أسنان، 564 طبيب نفساني، 1785 عون سبه طبي و 1243 وحدة كشف ومتابعة[2]

2 -**إعانة السكن**

المساعدة الخاصة بتسهيل الحصول على السكن كانت موضوع اهتمام دائم من خلال تنفيذ مختلف برامج السكن الاجتماعي بحيث ترجمت مساعدة الدولة للعائلات المحدودة الدخل بمساهمة الصندوق الوطني للسكن CNL، Caisse National dulogement في تمويل السكن، وإعانة أخرى مقدمة من قبل الدولة عبر الصندوق الوطني لدعم السكن (Fonds National de l'Aide au Logement FONAL) بحيث أن إنشاء هاذين الصندوقين قد ساهم في:

تقديم مساعدات مالية لبناء السكن التساهمي، بحيث بلغ عدد السكنات الممولة في هذا الإطار إلى غاية سبتمبر 2000 حوالي 5606 مسكن.

وضع برنامج للسكن في الفترة 2006/2005 يسمح بإنجاز حوالي 480000 مسكن عمومي إيجاري، منها 200000 مسكن موجه لفائدة العائلات التي يقل دخلها مرتين

[1](Ait Ziane Kamel et Moumi Ahmed (2008), op cite, p 24

[2] وزارة التضامن الوطني والنشاط الاجتماعي على الموقع www.massn.gov.dz

عن الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) وتقطن في سكنات هشة، إضافة إلى حوالي 924000 وحدة سكنية مدعمة منها 195000مسكن يستفيد منها المواطنون ذوي دخل يقل ب 6 مرات عن (SNMG)[1]

تدعيم السكن الريفي لحوالي 40000 عائلة سنويا، بحيث تم تخصيص لهذه العملية مبلغ 200000 دج لبناء المساكن الجديدة وحوالي 120000 دج لتوسيع المساكن الريفية، كما بلغ عدد السكنات الريفية المستفيدة من الإعانة المالية في الفترة 2009/2005 حوالي 529000 وحدة سكنية

بلغ الغلاف المالي المخصص لمساعدة السكن للبرنامج 2009/2005 حوالي 345 مليار دينار جزائري [2] وهو ينقسم إلى شطرين، الأول موجه للعائلات التي لا تتوفر على دخل، أما الثاني فهو يمثل قروض مقدمة للمؤسسات العقارية وإعانات للمستفيدين حسب طبيعة المداخيل.

3 -**المساعدة الموجهة للفئات الضعيفة**

هي إعانة تتعلق بالأشخاص المسنين والمرضى المزمنين والمعوقين تهدف إلى التخفيف عن هذه الفئة من المستضعفين من خلال:

حماية وتعزيز الأشخاص المعاقين 100% واستفادتهم من منحة شهرية تقدر 4000 دج بعدما كانت تقدر ب 3500 دج قبل سنة 2007، وقد وصل عددهم في نفس السنة إلى 164384 شخص بغلاف مالي قدر في نفس السنة ب 5.4 مليار دج.

التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الأدوية المجانية للفئات الضعيفة.

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire " Rapport sur l'état de mise en œuvre de programme d'action en matière de gouvernance " MAEP/point focal national, Algérie, novembre2008, p 285.

[2]République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 286.

تنظيم عمليات للتكفل، بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة (تنظيم رحلات أثناء العطل، توزيع قفة رمضان، تنظيم مطاعم مجانية، شراء ملابس العيد للأيتام...الخ)

ثانيا: الشبكة الاجتماعية

إن الإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي في سنوات التسعينات لا سيما تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الواسعة الاستهلاك قد انعكس سلبيا على القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان، مما دفع بالدولة إلى إعادة هيكلة نشاطها الاجتماعي عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك، ولعل أهم المبادرات في هذا الشأن هو تأسيسها لجهاز الشبكة الاجتماعية عام 1991 الذي يحتوى على " المنحة الجزافية للتضامن (Allocation Forfaitaire de Solidarité) (AFS)، ومنحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (Indemnité pour Activité d'Intérêt Général) (IAIG)[1]

لأجل السير الحسن لمختلف برامج الشبكة الاجتماعية تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ADS، ، (agence de developpement social)، وهي مؤسسة عمومية تهدف إلى الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة لكن تخضع للمتابعة الميدانية من قبل وزير التضامن الوطني، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج والنشاطات الموجهة للأفراد والجماعات السكانية، كما أسند لها مهمة تعزيز واختيار وتمويل ومتابعة مشاريع الأعمال والخدمات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما تلك التي تحتوي على اليد العاملة الكثيفة[2].

[1]Maliki.S.b et A ben habib(2005), op cité

[2] وكالة التنمية الاجتماعية" مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية" مصالح رئيس الجكومة، الجزائر 2001، ص 17

1 **منحة التضامن الجزافية**

دخلت هذه المنحة حيز التنفيذ إبتداءا من عام 1994 وتسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997، وهي عبارة عن إعانة موجهة أساسا إلى الفئات الضعيفة الهشة قصد محاربة الفقر للأشخاص غير القادرين عن العمل بسبب سنهم المتقدم أو عجزهم البدني أو الذهني وهم[1]:

– أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وعديمي الدخل ويتجاوز سنهم 60سنة.

– أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل وغير قادرين عن العمل بسبب إعاقة حركية أو ذهنية.

– النساء ربات البيوت اللائي لا يتوفرن على دخل ويقل سنهن عن 60 سنة.

– الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجر يساوي أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.

– الأشخاص المسنين الأكثر من 60 سنة وغير مقيمين في مركز مختص وليس لهم دخل، وتتكفل بهم عائلة محدودة الدخل.

– المعاقون والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة ويتجاوز سنهم 18 سنة بدون موارد وحائزون على بطاقة معوق.

– العائلات ضعيفة الدخل التي تتكفل بشخص معوق أو أكثر يتجاوز سنهم 18 سنة ومعدومي الدخل.

قدرت المنحة الجزافية للتضامن ب 900 دج في الهر سنة 1996 بعدما كانت تقدر في حدود 600 دج في الشهر قبل ذلك، ليرتفع إلى حدود 1000 دج للشهر ابتداء من جانفي 2001، ليتم رفعها مرة أخرى في جانفي 2008 لتصل إلى 3000 دج

[1] وكالة التنمية الاجتماعية" برامج الدعم والنشاط الاجتماعي" رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، العدد 5، الجزائر 2004، ص 3

للشهر، مع مبلغ إضافي قدره 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيدين على أن لا يتجاوز عدد المكفولين ثلاثة أشخاص، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستفيدين من هذه المنحة قد بلغ في سنة 2009 حوالي 720000 شخص بغلاف مالي يقدر ب 26 مليار دج[1].

2 -منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة

لقد طبق هذا التعويض ابتداءا من سنة 1996 في إطار الشبكة الاجتماعية، وتتكفل به وكالة التنمية الاجتماعية لصالح فئة السكان البطالين الذين هم في سن العمل ولا يتوفرون على منصب شغل كي يشاركون في أنشطة ذات منفعة تابعة لإحدى ورشات البلدية الممكنة عبر التراب الوطني وتعمل في نفس ظروف العمل العادي وهم[2]:

– أعضاء العائلات بدون دخل لكن يلتمسون لأنفسهم الإدماج للمشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة و يشاركون فيها فعليا.

– الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل ويطلبون الإدماج في النشاطات ذات المنفعة العامة و يشاركون فيها فعليا.

يستفيد من قيمة التعويض فرد واحد من العائلة يقدر ب 3000 دج، 4200 دج لرؤساء الورشات مقابل 22 يوم من المشاركة في نشاطات ذاتمنفعة عامة ويمتعون بالتغطية الاجتماعية، وقد كانت تقدر سابقا حوالي 2800، وقد استفاد منها سنة 2009 حوالي 75000 شخص[3].

[1] لجنة المالية والميزانية بالبرلمان الجزائري عبر الموقع الإلكتروني: . www.apn.dz.org2011/06/27

[2] مكاك ليلى" دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية" رسالة ماجيستر في علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2001، ص 59

[3] لجنة المالية والميزانية بالبرلمان الجزائري، 2011 مرجع سابق

ثالثا: برامج المساعدة على التشغيل ومحاربة البطالة وخلق النشاط

باعتبار البطالة أحد الأسباب الرئيسية لتدني مستوى معيشة الأفراد في العائلات الجزائرية، ومن ثم انتشار الفقر واتساع رقعته لاسيما في وسط الشباب، فإن الدولة أخذت على عاتقها مكافحة البطالة وعملت على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وذلك بوضع أجهزة إدارية خاصة تسعى إلى الحد من البطالة وتخفيض الفقر وخلق الأنشطة الاقتصادية على حد سواء ومن أهمها:

1 أشغال المنفعة العامة كثيفة العمال

يعتبر هذا الجهاز كأحد البرامج الاقتصادية الهامة لمعالجة البطالة بين الشباب وكمساعدة اجتماعية لفئة الشباب المحرومين والضعفاء، بحيث صمم في أول الأمر ليستفيد منه الشباب المقبل على العمل لأول مرة، ويتوفر على مستوى تعليمي عال بصفة خاصة، وفي هذا الإطار فإن برنامج (Tub–Himo) المطبق منذ سنة 1997 يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى تتعلق بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات لاسيما أشغال الصيانة في قطاع الطرق، الغابات، الفلاحة، البيئة، شبكات الصرف الصحي، الري البسيط، التراث العقاري والمدني، محيط التنمية الاجتماعية...الخ.

بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكات الاجتماعية يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات صغيرة [1]، بحيث تقتصر هذه المشاريع على الأعمال البسيطة التي لا تتطلب تقنيات عالية أو عتاد هام أو تكوين خاص، كما يجب أن

[1] وكالة التنمية الاجتماعية" برنامج ومهام" رسالة وكالة التنمية، الجزائر، 2000، ص 10

تكون كتلة الأجور تساوي على الأقل 60% من تكلفة هذه المشاريع التي حددت بحوالي 3 ملايين كحد أقصى[1].

إن جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة لاقى اهتماما خاصا بين مختلف برامج التنمية المعتمدة (الجنوب، والهضاب العليا) وهو ما يتضح من خلال الموارد المخصصة لهذا البرنامج، بحيث قدر الغلاف المالي للفترة 2009/2006 ب 5328290424.00 دج، تجدر الإشارة إلى أن وزارة التضامن الوطني قامت سنة 2008 بإعادة النظر في برامج الادماج المطبقة ومن بينها (TUB–HIMO) الذي عوض بآخر سمي " أنشطة الإدماج لصالح الحاجات العامة"ABC[2].

2 عقود ما قبل التشغيل

لقد دخل هذا البرنامج حيز التطبيق سنة 1998* وهو موجه لفئة الشباب البطال من حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19–35 بحيث تمتد فترة العقد لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة ويتقاضى خلالها المستفيد مبلغا ماليا كما يلي:

- 6000 دج بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية في الشهر ولمدة سنة، 4500 دج في الشهر في حال التجديد لمدة 06 أشهر كحد أقصى.
- 4500 دج في الشهر بالنسبة للتقنيين الساميين لمدة سنة، و 3000 دج في حالة التجديد ولمدة 06 أشهر كحد أقصى.

تهدف برامج عقود ما قبل التشغيل إلى تسهيل إدماج المتخرجين الجدد في سوق العمل وتمكينهم من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لتأهيلهم وتشجيع المستخدمين على توظيف هذه الفئة من الشباب، كما يلتزم الصندوق الوطني للتشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية.

[1]Ait Ziane Kamel, et Moumi Ahmed (2008), op cité, p 18

[2]République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 277.

عرف برنامج CPE عدة تعديلات منها تمديد مدة التجديد من 6 أشهر إلى 12 شهرا، وكان آخر هذه التعديلات هو التسمية التي أخذها البرنامج وهي "منحة إدماج حاملي الشهادات" وذلك عقب إلحاج البرنامج بوزارة التضامن الوطني ليصبح الإشراف عليه من مهمة مديرية النشاط المحلي بموجب المرسوم 127/08 المؤرخ في 30 أفريل 2008[1] المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات من خريجي الجامعات، والحائزين على شهادة تقني سام من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة لاسيما حاملي الشهادات بدون دخل وفي وضعية هشة، أو بدون نشاط أو ذوي إعاقات.

3 -التشغيل الأجور بمبادرة محلية

هو برنامج موجه للشباب البطال لأقل من 30 سنة يقترح عليهم مناصب تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية لمساعدة الشاب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية لمدة تتراوح ما بين 3 و 6 أشهر بمقابل مادي قدره 2700 دج للشهر مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية مع تولي وكالة التنمية الاجتماعية لتسيير هذه البرامج ابتداء من سنة 2002[2]، وقد عرف هذا البرنامج خلق حوالي 81793 منصب شغل سن 2006، وحوالي 65190 منصب في سنة 2007، أما الغلاف المالي الذي خصص لهذه المناصب فقد كان على التوالي لسنتي 2006-2007 حوالي 2376.96 مليون دج و 2092.60 مليون دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد عوض باسم آخر سمي" برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي" (PAIS). Programme d'Activités d'Insertion Sociale) وذلك ابتداء من سنة 2008[3].

4 -القرض المصغر

[1] الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية" الجريدة الرسمية" العدد 23، السنة الخامسة والأربعون، الأحد 28 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 04 ماي 2008، ص ص 3-5

[2] وكالة التنمية الاجتماعية 2004، مرجع سابق، ص 4

[3] République Algérienne Démocratique et populaire (2008), opcité, p277

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ ابتداء من 1999 لمحاربة البطالة والفقر وهو يعتبر إحدى الآليات الجديدة لمحاربة ظاهرة الفقر لأنه موجه لجميع الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة دون تحديد السن الأقصى ودون اشتراط توفر مؤهلات عالية، ولا يتطلب تمويلا كبير، وفي هذا الصدد حددت المشاركة الشخصية للمستفيد ب10% من المبلغ الإجمالي للمشروع، ويمكن له الاستفادة من قرض بنكي للمساعدة على خلق نشاط في حدود 50000.00 دج إلى 350000.00دج لشراء التجهيزات الصغيرة وقابل للتسديد في فترة قصيرة الأجل [1] وفي سنة 2004 تقرر رفع الحد الأقصى للتمويل إلى 400000.00دج ومدة التسديد إلى 4 سنوات، وأصبح مذ ذلك التاريخ تحت وصاية الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بموجب مرسوم رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .

المطلب الثالث: الزكاة كأداة لمحاربة الفقر

يندرج استعمال الزكاة كأداة أساسية لمحاربة الفقر في إطار سياسة اقتصادية أوسع لإعادة توزيع المداخيل في المجتمعات الإسلامية المزكية.

أولا: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للزكاة

فضلا عن كون الزكاة أداة لتحقيق التنمية المتوازية للنفس الإنسانية من خلال تطهيرها من أمراض البخل والطمع والحسد وغرس أخلاق الخير والفضيلة مكانها، وتصون أراد المجتمع من مظاهر الانحراف وفساد الأخلاق التي تدفع إليها الحاجة فهي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء

[1] Ait Ziane Kamel, et Moumi Ahmed (2008), op cité, p 22.

1 الأهمية الاجتماعية للزكاة

تعد الزكاة كمؤسسة للتكافل الاجتماعي ومحرك للتنمية الاجتماعية، كما أن مصاريف الزكاة الثمانية حددها الله تعالى في الآية 60 من سورة التوبة. وقد بين القرآن الكريم الجهات التي تصرف فيها الزكاة وحصرها في أصناف ثمانية دون غيرها من فئات المجتمع هي حق لهم وليست منية وإن تغير مفهوم بعضها مع تطور المجتمعات، وقد بدأها بمصرفي على الفقراء والمساكين وهو المعدمون الذين لا يملكون المال الكافي لسد حاجياتهم، سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على العمل لأسباب ذاتية أو لعدم وجود فرصة للعمل [1]، حيث أن وظيفتها هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه وتمكينه من الحصول على مصدر رزق ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كانت الدولة ذاتها، وفي ذلك إرساء لمبدأ" لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما نعطيه ليصبح مزكيا"[2]

2 الأهمية الاقتصادية للزكاة

تساهم الزكاة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية بالتأثير المباشر في زيادة الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتوظيف في الاقتصاد الوطني فضلا عن أنها تساهم في محاربة التضخم والاكتناز والبطالة، هذه الأخيرة للزكاة دور مباشر في تقليصها عن طريق تعيين العاملين عليها الذين يشكلون جهازا متكاملا من الخبراء وأهل الاختصاص ومساعديهم وأعوانهم، كما للزكاة دورا مباشرا آخر في الحفاظ على اليد العاملة من خلال مصرف الغارمين، الذي يحول الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والجد من ركوده[3]

[1] المرسي السيد حجازي" الزكاة والتنمية في البيئة الاسلامية"، جامعة الملك عبد العزيز، م 17، ع 2، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 12

[2] مسدود فارس" مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها" عن الموقع الالكتروني www.iefpedia.com

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان" دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي" مجلة الوعي الاسلامي، العدد 44، الكويت، أكتوبر 2002

أما عن الدور الغير مباشر للزكاة على سوق العمالة فيتمثل في إنعاش الطلب الفعال الذي يعمل على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب 00..على اليد العاملة، فمصارف الزكاة تدخل ضمن أهم مكونات الطلب الكلي و هي الاستهلاك (الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والعاملين عليها) والاستثمار (الغارمين وفي سبيل الله) والإنفاق الحكومي (في سبيل الله) [1]

ثانيا: تجربة صندوق زكاة في الجزائر

إضافة إلى الآليات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية في مكافحة الفقر برزت سنة 2003 فكرة صندوق الزكاة كمؤسسة دينية واجتماعية، وكأدراة إضافية ترمي إلى ذات الهدف من خلال جمع وتوزيع واستثمار زكاة الجزائريين، ولتفعيل ذلك استحدث صندوق فرعي سمي " صندوق استثمار أموال الزكاة"

1 **نشأة صندوق الزكاة وأهدافه.**

تأسس صندوق الزكاة في الجزائر عام 2003 تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية وكبار المزكين وذوي البر والإحسان ويشكل عام المجتمع المدني، وقد انطلقت التجربة في ولايتين نموذجيتين (عنابة وسيدي بلعباس) فتح على مستواها حسابين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد لتلقي أموال المزكين وتبرعاتهم في شكل حوالات بريدية لأن صندوق الزكاة لا يتعامل مع السيولة في حالتي الجمع والتوزيع، وفي سنة 2004 تم تعميم العملية على باقي ولايات الوطن.

بغية تنظيم نشاط الصندوق تم وضع ثلاثة مستويات من اللجان وهي [2]

لجنة قاعدية لصندوق الزكاة تنصب على مستوى كل دائرة، تتشكل أساسا من ممثلي المزكين، ورؤساء الأحياء، وينحصر دورها في التحسيس والتوجيه والإرشاد.

[1] المرسي السيد، 2004 مرجع سابق.

[2] مسدود فارس" مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها" عن الموقع الالكتروني www.iefpedia.com

لجنة ولائية لصندوق الزكاة تكون على مستوى كل ولاية، وهي تتشكل من الأئمة والمزكين، ولجان الأحياء يوكل لها دور إنشاء الهيئات القاعدية والتنسيق معها.

لجنة وطنية لصندوق الزكاة تتشكل من ممثلي المزكين والهيئات المساهمة في نشاطاته، تتكون من المجلس الأعلى لهيئة الزكاة، ويتمثل دورها الأساسي في رسم ومتابعة السياسة الوطنية للزكاة.

2 -**إنجازات صندوق الزكاة**

لقد عمل الصندوق منذ نشأته وقد تمكن من ترسيخ فكرته في أذهان الجزائريين إلى حد ما، مع اقتناع متزايد بضرورة تنظيم الزكاة من حيث الجمع والتوزيع، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير اقتحام الفكر الزكاتي عالم الإعلام الآلي كما تم:

– عقد اتفاقيات تعاون مع بنك البركة الجزائري، اتحاد التجار والحرفيين واتحاد الفلاحين.

-إحصاء أكثر من 170.000 عائلة فقيرة.

-إيصال زكاة المال لما يفوق 70000 عائلة.

-تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع صغير.

-استفادة أكثر من 120000 عائلة من زكاة الفطر.

-إنشاء نيابة مديرية الزكاة للإشراف على نشاطات الصندوق.

خاتمة الفصل

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات بصفة عامة، لما عليها من آفات اجتماعية و التي تؤثر سالبا على الواقع المعاشي للأفراد، و يشكل مكافحة الفقر و محاولة إيجاد سبل لمواجهته و التقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجهها الحكومات.

وهذا فإن تحديد معنى الفقر يختلف حسب كل منطقة و حتى إن كان مشكلة عالمية يعاني منها الجميع ، يمكننا ذكر بعض طرق لمكافحة الفقر وهي :

- تحويل المجتمع من مستهلك إلى مجتمع منتج.

- قيام الدولة بتنظيم ودعم الموارد البشرية و إعانات الاجتماعية على أحسن وجه.

الفصل الثالث

دراسة قياسية للعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر

مقدمة:

تعتمد معدلات الفقر على مجموع معدلي الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، كما أنه يتأثر به ما حيث أنه عندما يوجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدل الفقر سوف يختلف، ومن هنا تظهر أهمية بحث طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

وتستند الدراسة الحالية في صياغة النموذج القياسي على النماذج الواردة في الدراسات السابقة، والتي تشير أغلبها إلى وجود علاقة سلبية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

وسنتطرق في هدا الفصل للنموذج القياسي، وصف لأهم متغيرات وهي الفقر والاقتصاد غير الرسمي، وحجم البطالة، والتضخم، والنمو بالإضافة إلى بيانات هده المتغيرات، وتحليل نتائج النموذج القياسي، ومحاولة الوصول إلى النتيجة النهائية من حيث قبول أو رفض الفرضية.

المطلب الأول: متغيرات الدارسة

للإجابة على الإشكالية سنحاول من خلال الدراسة الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والأبعاد القادرة عل تفسير الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالفقر خلال الفترة من1991 إلى غاية 2015 واعتمدنا على المنهج المتبع في دراستنا على منهج (الدكتورة، الوالي فاطمة الدكتور بن شلاط مصطفى، ديسمبر 2017، جامعة الطاهري محمد ببشار، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE).

وتتمثل هذه المتغيرات في:

1. **المتغير التابع** : الفقر
2. **المتغيرات المستقلة:**

الاقتصاد غير الرسمي

البطالة

التضخم

النمو

المطلب الثاني: نموذج الدراسة القياسية

من أجل تحديد علاقة وقياس الاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالفقر بالاعتماد على أبعاد أساسية تلعب دوار هاما وأساسيا، تم الاعتماد على بيانات سنوية لأربع متغيرات مستقلة، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على الأبعاد والمتغيرات التالية:

1. **المتغير التابع:** هو معدل الفقر ويرمز له بـ (PAV) ويقاس بالنسبة المئوية، وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة من الديوان الوطني للإحصاء.
2. **المتغيرات المستقلة:**

2.1 معدل الاقتصاد غير الرسمي: يرمز له بـ (EIN) ويقاس بالنسبة المئوية وقد تم الاعتماد على بيانات البنك العالمي الخاصة بمعدلات الاقتصاد غير الرسمي المعتمدة على دراسة شنا يدر.

2.2 معدل البطالة: ويرمز له بـــ (TCH) ويقاس بالنسبة المئوية وتم الاعتماد على البيانات الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بمعدل البطالة.

2.3 النمو: ويرمز له (TCR)، وتم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة من البنك العالمي.

2.4 معدل التضخم :ويرمز له ب(INF) ويقاس بالنسبة المئوية، وتم الحصول على البيانات السنوية الخاصة لفترة الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء.

ومنه يمكن صياغة النموذج التالي:

$PAV = F (EIN,TCH, TCR, INF،)$.....(1)

ويتم تقدير النموذج القياسي الخاص بقياس تأثير الاقتصاد غير الرسمي و علاقته بالفقر بالاعتماد على أربعة أبعاد وفق النموذج الخطي المتعدد:

$PAV= B_0 +B_1 EINt+B_2 TCHt+B_3 INF_t+B_4 TCR\varepsilon t$....(2)

المطلب الثالث: خطوات الدارسة القياسية

تتلخص مراحل الدراسة للوصول إلى قياس الفقر بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كبعد أساسي وأبعاد أخرى أساسية اتبعنا الخطوات التالية:

1. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

أول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، ولذلك قمنا باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار فليب بيروت (PP) لذلك يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و تكون مستقرة، ويكون بينها تكامل مشترك.

وسيتم إجراء الاختبارين على كلا المتغيرات المستخدمة في الدراسة كل على حدا ، ويتم قبول النتائج وفق فرضيتين:

H_0: فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة.

H_1: الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

ويتم اختيار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب النتائج المزيفة لعدم استقراريتها ،حيث أكد كل منGRANGER و ENGLE أن علاقة التكامل لا تكون إلا إذا كان المتغيرين من نفس درجة التكامل، فإن لم تكن من نفس درجة التكامل فإنه لا يوجد تكامل متزامن.

ويعتمد اختبار ADF في الدراسة استقراريۃ السلسلة Xt على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى :

$$\Delta xt = Pxt-1 - \Sigma j=2\ \phi j \Delta xt-j+1 + \varepsilon t$$

$$\Delta xt = Pxt-1 - \Sigma j=2\ \phi j xt-j+1 + c + \varepsilon t$$

$$\Delta xt = Pxt-1 - \Sigma j=2\ \phi j \Delta xt-j+1 + c + + bt + \varepsilon t$$

النموذج الأول لا يحتوي على حد ثابت.

أما النموذج الثاني يحتوي على حد ثابت ولا على متغير اتجاه زمني.

النموذج الثالث يحتوي على حد ثابت وعلى متغير اتجاه زمني.

و لتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم إعادة استخدام أقل قمة لمعياري AIC SIC .

بالنسبة لا اختبار PP يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، ولكن يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس.

ومن المعروف أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي، بينما اختبار PP قائم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated MovingAverage:(ABIMA) .

أ -اختبار جدر الوحدة :

تكشف لنا الاختبارات عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها كما يوضح لنا الجدول رقم 04 و05 نتائج اختبارات ADF و PP :

الجدول رقم (04) اختبار: PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		PAV	EIN	INF	TCR	TCH
With Constant	t-Statistic	1.2089	-0.4340	-1.7890	-3.2497	-0.5582
	Prob.	***0.9972***	***0.8879***	***0.3765***	***0.0293***	***0.8625***
		n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6793	-2.1415	-1.5767	-3.0851	-1.9216
	Prob.	***0.0438***	***0.4984***	***0.7720***	***0.1320***	***0.6123***
		**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7138	-1.3210	-2.0359	-2.5289	-1.1534
	Prob.	***0.0089***	***0.1673***	***0.0422***	***0.0138***	***0.2195***
		***	n0	**	**	n0
At First Difference						
		d(PAV)	d(EIN)	d(INF)	d(TCR)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-7.0916	-2.9222	-5.3910	-8.6699	-3.9374
	Prob.	***0.0000***	***0.0581***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0066***
		***	*	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8356	-2.8548	-6.6853	-10.2514	-3.9062
	Prob.	***0.0001***	***0.1938***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0286***
		***	n0	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7272	-2.5825	-5.1844	-8.5523	-3.8608
	Prob.	***0.0001***	***0.0123***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0005***
		***	**	***	***	***

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

الجدول رقم (05) اختبار ADF:

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		PAV	EIN	INF	TCR	TCH
With Constant	t-Statistic	-0.1061	-0.1429	-1.8352	-3.2838	-0.3976
	Prob.	***0.9380***	***0.9335***	***0.3554***	***0.0272***	***0.8947***
		n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6510	-2.4739	-1.6399	-3.1412	-1.8122
	Prob.	***0.0463***	***0.3358***	***0.7460***	***0.1198***	***0.6670***
		**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8576	-1.6532	-1.9647	-1.3811	-1.2557
	Prob.	***0.0613***	***0.0919***	***0.0491***	***0.1508***	***0.1865***
		*	*	**	n0	n0
At First Difference						
		d(PAV)	d(EIN)	d(INF)	d(TCR)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-5.8958	-3.0265	-5.3796	-7.7544	-3.9013
	Prob.	***0.0001***	***0.0472***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0072***
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7101	-2.9599	-5.7520	-7.6679	-3.8582
	Prob.	***0.0006***	***0.1638***	***0.0006***	***0.0000***	***0.0315***
		***	n0	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7272	-2.7065	-5.2037	-7.8912	-3.8162
	Prob.	***0.0001***	***0.0091***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0005***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

من خلال نتائج الجدولين رقم 4 و 5 تبين أن قيمة (PP،ADF) لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفقر ونمو والبطالة وتضخم أي قيم جميع المتغيرات أصغر من قيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1 %و5% و10% أي رفض فرضية وجود جدر وحدة وبالتالي قبول فرضية H1 أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

بما أن السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات مستقرة في الدرجة الأولى وهو ما يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك لذلك سنعتمد على the boundstesting(ARDL) Appoach.

ب – اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL :

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين المتغيرات طبقاً لمنهج (ARDL)، يلاحظ أن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وأيضا الفرضية القائلة بوجود تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات تتمثل في الآتي:

$$H_1: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل في الآتي :

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 = 0$$

لاختبار تكامل مشترك بين المتغيرين سنستخدم اختبار الحدود Test Bounds ARDL والذي يعتمد على إحصائية فيشر التي يتم مقارنتها مع القيم الجدولية ،حيث اذا كانت F اكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج نقول بان هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع الفقر و بقية المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الاقتصاد غير الرسمي، بطالة و التضخم و النمو، نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

ج–اختبار الحدود the boundstesting(ARDL) Appoach :

الجدول رقم (6) اختبار الحدود the boundstesting

ARDL Bounds Test
Date: 05/11/19 Time: 18:49
Sample: 1994 2015
Includedobservations: 22
NullHypothesis: No long-runrelationshipsexist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.700539	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.03	4.06
5%	3.47	4.57
2.5%	3.89	5.07
1%	4.4	5.72

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

الجدول رقم (7) : القيم الحرجة للإحصاءF عند K=4.

LOWER BOUND VALUE	UPPER BOUND VALUE B	CRITICAL VALUE
3.03	**4.06**	significance 10 %level
3.47	**4.57**	significance 5 %level
4.4	**5.72**	significance 1 %level
TEST STATISTIC	VALUE	K
F-STATISTIC	**7.700539**	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (EVIEWS10).

من خلال الجدول رقم (6) ورقم (7) نرى نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ardl، ويتضح من هذا الجدول أن قيمة إحصاء F المحسوبة تساوي 7.700539 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوي معنوية 1%(5.72) ومن ثم فإن فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها.

تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة ويعنى ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

جـ – تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL :

– منهجية تصحيح الخطأ: الجدول رقم (8)

نظرا للنتائج التي أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الواردة في المعادلة فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لهذه المعادلة، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج لهذه المعادلة على النحو ARDEL(P1.q1.q2.q3.q4) التالي:

ARDL Cointegrating And Long RunForm
DependentVariable: PAV
SelectedModel: ARDL(1, 3, 2, 2, 1)
Date: 06/09/19 Time: 18:09
Sample: 1991 2015
Includedobservations: 22

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIN)	0.889346	0.306274	2.903755	0.0229
D(EIN(-1))	0.592911	0.442630	1.339518	0.2223
D(EIN(-2))	-1.104296	0.335044	-3.295973	0.0132
D(INF)	-0.173508	0.083117	-2.087522	0.0752
D(INF)	0.090755	0.079024	1.148443	0.2885
D(TCH)	0.183625	0.222280	0.826098	0.4360
D(TCH(-1))	0.806511	0.205488	3.924859	0.0057
D(TCR)	0.593351	0.214361	2.768005	0.0278
D(@TREND())	-1.280327	0.302563	-4.231604	0.0039
CointEq(-1)	-1.014530	0.290466	-3.492765	0.0101

Cointeq = PAV - (-0.0642*EIN -0.0529*INF -0.2903*TCH + 0.8212*TCR + 42.1155 -1.2620*@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EIN	-0.064153	0.360822	-0.177798	0.0502
INF	-0.052883	0.069444	-0.761515	0.4712
TCH	-0.290328	0.340660	-0.852250	0.4223
TCR	0.821216	0.386535	2.124560	0.0712
C	42.115512	6.031495	6.982599	0.0002
@TREND	-1.261991	0.181716	-6.944870	0.0002

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

من خلال الجدول نلاحظ أن الشرط محقق حيث تبين لنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب1.014- وتشير المعنوية إلى أنه معنوي 0.01 و يعني هدا أنه يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل ونلاحظ في معادلة الأجل الطويل حيث أن قيمة الاقتصاد غير الرسمي EIN: 0.064153– وهو معنوي 0.0502 أي يوجد له تأثير أو أثر على المدى الطويل و الذي يهمنا من هذه النتائج هو المعادلة طويلة الأجل و التي تأخذ الشكل التالي:

EC= PAV–(–0.0642*EIN–0.0529*INF–0.2903*TCH+0.8213*TCR+42.1155–1.2620*@TREND)

–نلاحظ أن معامل الاقتصاد غير الرسمي سالب وهو منطقي لأن العلاقة بينهما عكسية لأنه كلما زاد الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى خفض نسبة الفقر.

–أما البطالة فمعاملها موجب م ما يفسر العلاقة الطردية بين الفقر والبطالة، حيث كلما زادت معدلات البطالة يزيد الفقر.

د– اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL–ECM :

ويتضح من الشكلين رقم 1 CUSUM و2 CUSUMSQ أن المعاملات المقدرة للمعادلة مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكور بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

–نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذه النماذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار في هذه النماذج عند حدود معنوية 95% نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا و انسجاما بين نتائج الأمد الطويل و نتائج فترة قصيرة المدى.

الشكل رقم(1) : المجموع التراكمي للبواقي المتابع.

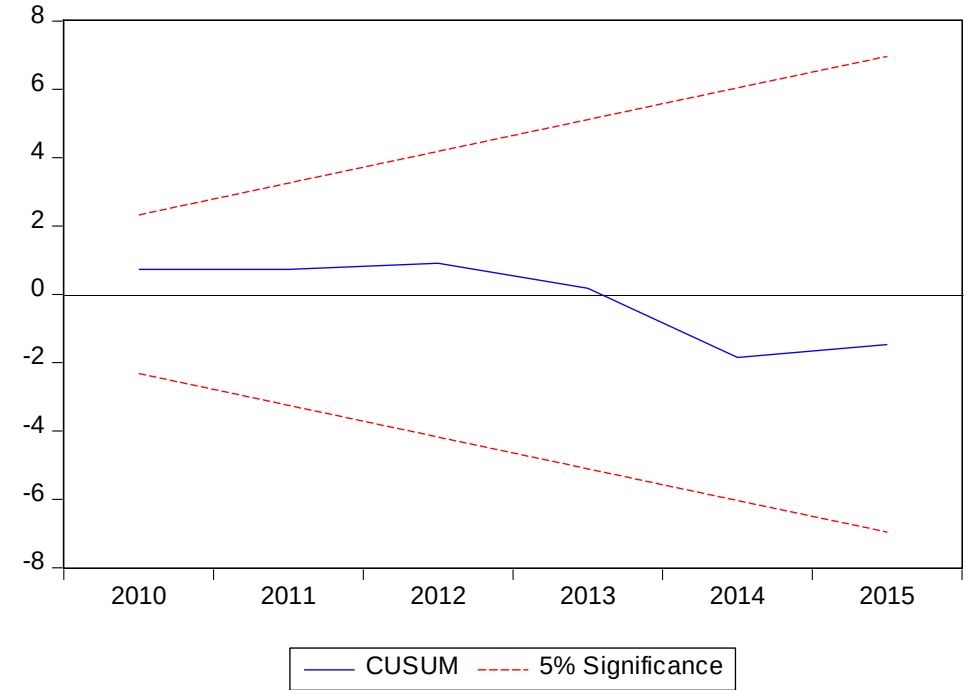

الشكل رقم (2): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة.

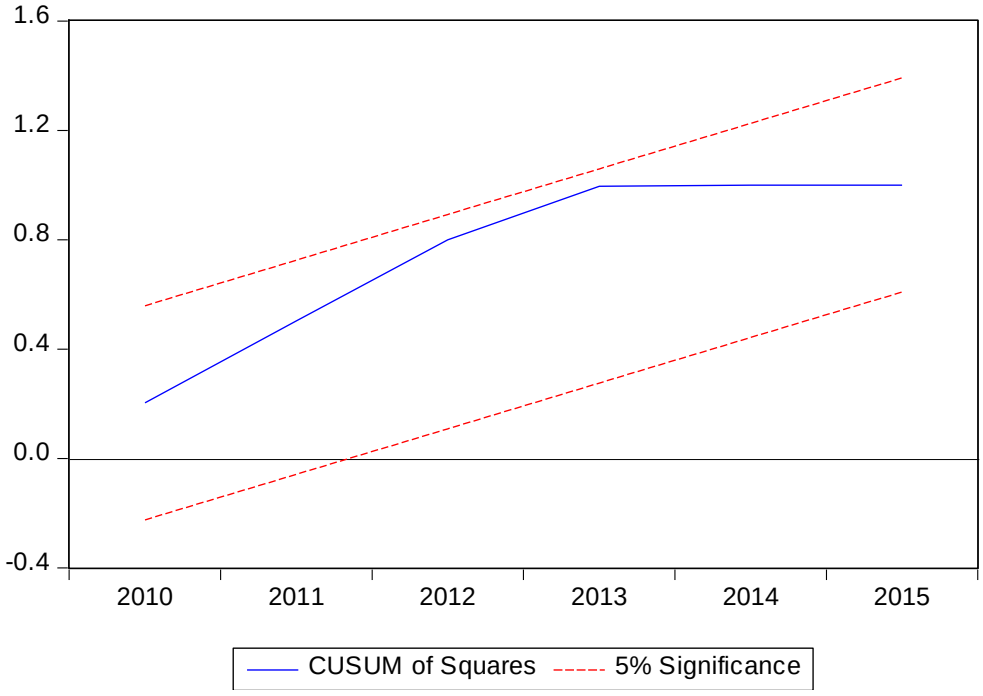

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

هـ-الاختبارات التشخيصية Teste Diagnostics لمدى صلاحية النموذج القياسي:

نتائج الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج، ومن خلال نتائج الجدول رقم(9) فتشير إلى مايلي:

-إحصائية لا جرانجر LM TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.654372	Prob. F(2,5)	0.2809
Obs*R-squared	8.760936	Prob. Chi-Square(2)	0.0125

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

-تشير إحصائية لاجرانج (LM Test) إلى خلو النموذج المذكور من مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrélation)، ويعتبر ذلك دليلا على أن فترة الإبطاء المختارة فترة إبطاء مثلى فعلاً، فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، القيمة الاحتمالية (prob) أصغر من مستوى المعنوية5% وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط التسلسلي، أي نجد في جدول TEST LM أن الاحتمالية 0.01 و هي أقل من 0.05 أي يوجد ترابط ذاتي.

-إحصائية TEST ARCH

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	0.000455	Prob. F(1,19)	0.9832
Obs*R-squared	0.000503	Prob. Chi-Square(1)	0.9821

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

-تشير إحصائية(ARCH TEST) ، نجد احتمالية 0.98 أي أكبر من 0.05 يعني دلك أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين،النموذج خال من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity .

كما يتضح أن النموذج معنوي ككل، حيث أن prob(F-statistic) أقل من 0.05، ويلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي له تأثير معنوي على الفقر.

وتشير كذلك (R-square للمتغير المستقل EIN والتي تساوي 0.0005 إلى معنوية هذا المتغير حيث أنها أقل من 0.05، وبالتالي فإن t الجدولية أقل من t المحسوبة وبناءً على ذلك يتم رفض فرض العدم (H_0: β1=0)، بسبب العلاقة الطردية بين المتغيرين. وقبول الفرض البديل (H_1: β1≠0)، وذلك لأن المتغير معنوي.

الشكل رقم 3 نتائج اختبار (Jarque-Bera Test)

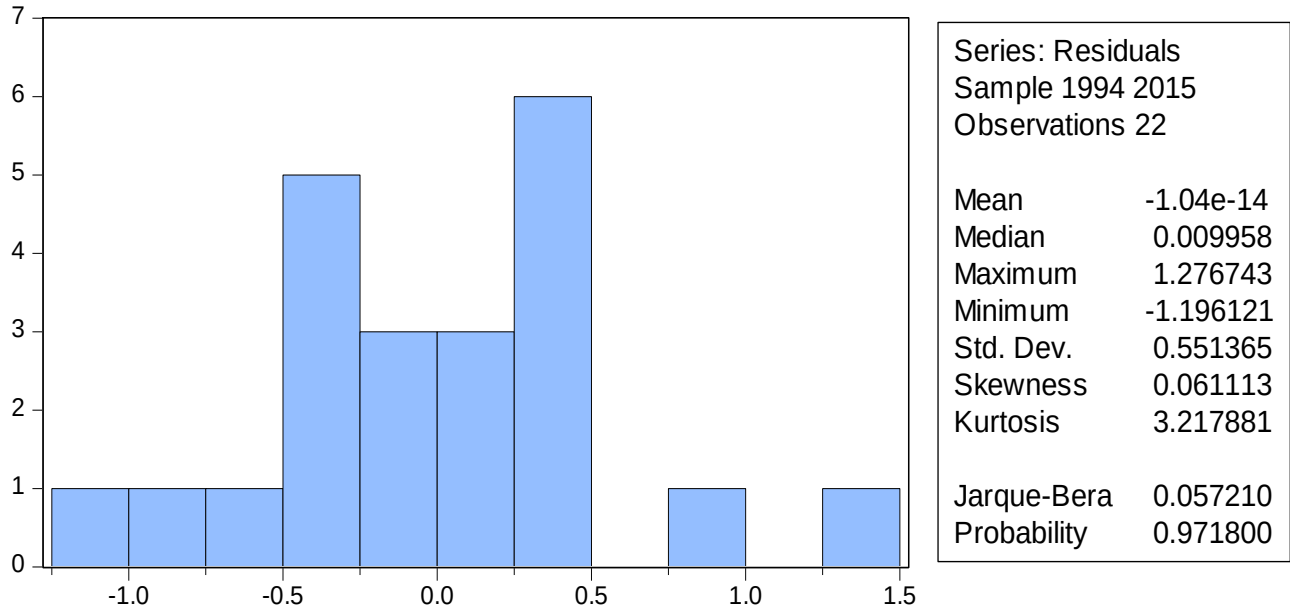

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

-تشير إحصائية اختبار(Test Jarque-Bera) إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيفي جميع معادلات النموذج المقدر(قيمb-j اقل من$x^2$0.95) .

د- اختبار السببية:

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من، أي تحديد اتجاه العلاقة بين كل متغيرين من المتغيرات الدراسة، وقد تم اختبار سببية جرانجر والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (10).

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن العلاقة السببية توجد بين:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/16/19 Time: 18:37
Sample: 1991 2015
Lags: 3

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EIN does not Granger Cause PAV	22	1.06346	0.0440
PAV does not Granger Cause EIN		2.45298	0.1034
INF does not Granger Cause PAV	22	1.00664	0.4171
PAV does not Granger Cause INF		1.47807	0.2606
TCH does not Granger Cause PAV	22	1.45234	0.2673
PAV does not Granger Cause TCH		1.74793	0.0302
TCR does not Granger Cause PAV	22	0.60267	0.6233
PAV does not Granger Cause TCR		2.03664	0.1520
INF does not Granger Cause EIN	22	2.69229	0.0834
EIN does not Granger Cause INF		0.72099	0.0039
TCH does not Granger Cause EIN	22	0.59849	0.6258
EIN does not Granger Cause TCH		6.90563	0.0038
TCR does not Granger Cause EIN	22	1.24916	0.3271
EIN does not Granger Cause TCR		0.79274	0.5167
TCH does not Granger Cause INF	22	0.28763	0.8336
INF does not Granger Cause TCH		1.87568	0.0171
TCR does not Granger Cause INF	22	3.19475	0.0540
INF does not Granger Cause TCR		0.44097	0.7271
TCR does not Granger Cause TCH	22	1.45137	0.0276
TCH does not Granger Cause TCR		1.62093	0.2265

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على (EVIEWS10).

-الاقتصاد غير الرسمي يسبب الفقر.

-الاقتصاد غير الرسمي يسبب البطالة.

-النمو يسبب التضخم.

-الاقتصاد غير الرسمي يسبب التضخم.

-الاقتصاد غير الرسمي يسبب النمو.

-نمو يسبب البطالة.

-توجد علاقة سببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، الفقر والنمو، النمو و البطالة، وبين الاقتصاد غير الرسمي وكل من النمو والبطالة والتضخم.

خلاصة الفصـل

لقد حاولنا من خلال هده الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر وأيضا هل يؤثر الاقتصاد غير رسمي سلبا على الفقر قي الجزائر خلال فترة من سنة 1991 إلى سنة 2015، ولقد أثبتت الدراسة إلى وجود علاقة بين الفقر كمتغير تابع والمتغيرات المؤثرة بطالة، التضخم، النمو والاقتصاد غير الرسمي وأيضا وجود علاقة عكسية فكلما زاد الاقتصاد غير الرسمي ينخفض الفقر.

– أظهرت نتائج اختبار ADF و PP أن المتغيرات النموذج كلها كانت تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها مع مرور الزمن، في حين كانت جميعها مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الثاني.

– أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد

رفضت بمستوى دلالة (5%) مما يعني أنه يوجد تكامل مشترك عند مستوى معنوي (5%).

– أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية النموذج وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وكانت سرعة التكيف بين الأجل الطويل والأجل القصير (1.01–) سنويا للنموذج.

– كما أظهرت النتائج أن متغير الفقر وبطالة قد فسرا وجود علاقة قوية وكان تأثير إيجابي مع الاقتصاد غير الرسمي حيث كل زيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى خفض كل من معدل الفقر و البطالة والنمو.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن محور بحثنا هذا دار حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و علاقته بالفقر دراسة حالة الجزائر (1991-2015)، محاولين فيه معرفة الدوافع و مختلف الأسباب التي أدت إلى تطور هذه الظاهرتين و الآثار الناجمة عنها و أفاقها المستقبلية حيث يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورا هاما في تحسين ظروف معيشة الكثير من الفئات الفقيرة، مما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث على سبل إدارته، فهو يعتبر ملجئ لشباب البطال وللفئة الفقيرة نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة و توفر سلع و خدمات في الأسواق و رغم محاولات الجزائر لمكافحة الأسواق الموازية إلى أنها ما تزال منتشرة إلى يومنا هذا.

فالتصدي لمشكلة الفقر إذن يحتاج إلى رؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل دؤوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويجب أن يستند هـ ذا العمل على تحليل سليم وتحريك لتلك الدوافع القادرة على إحداث التغيير المطلوب وتتشابك قضية الفقر مع قضايا كثيرة تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي.

و من هذا المنطلق لابد من دمج بين مفهوم الاقتصاد الحديث بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و تطوير مصادر الدخل و رفع مستوى التعليم و مبادئ التكافل من خلال توزيع الثروات على الأفراد بطريقة عادلة و إعانة الطبقات المحرومة بطريقة تجعلها طرفا منتجا في الاقتصاد.

النتائج والتوصيات:

لقد حاولنا من خلال هده الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لعلاقة الاقتصاد غير الرسمي مع الفقر وأيضا خلال فترة من سنة 1991 إلى سنة 2015،ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

– لقد أثبتت الدراسة إلى وجود علاقة بين الفقر كمتغير تابع والمتغيرات المؤثرة بطالة، التضخم، النمو والاقتصاد غير رسمي.

– إن النتائج التي تم الحصول عليها بشكل عام، جاءت متفقة إلى حد كبير مع فرضيات الدراسة التي تؤكد وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر وهدا ما جاء واضحا في اختبار السببية أنه كلما زاد الاقتصاد غير الرسمي سينخفض معدل الفقر.

– وجود علاقة سببية، كلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي كلما انخفض معدل البطالة، لأن البطالين عندما تطول فترة حصولهم على عمل في الاقتصاد الرسمي يتوجهون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي كمصدر للرزق وبالتالي ينخفض الفقر.

– أظهرت نتائج التحليل أن الفقر يفسر نسبة كبيرة من تنبؤ الخطأ في متغير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهدا ما يدعم فرضيات الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر.

وتوصي الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها:

- التفكير في كيفية تقييم وتقدير حجم النشاط الاقتصاد الغير رسمي بصفة علمية والأخذ بعين الاعتبار المعلومات المحصل عليها لإعداد البرامج والسياسات الاقتصادية.

- تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الحقيقي وترك الاقتصاد الخفي عن طريق تسهيل الإجراءات، التراخيص تسجيل النشاط.... الخ.

- لابد من إيجاد علاقة ثلاثية شاملة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدراسات والبحث العلمي والوكالات المتخصصة في مجال التشغيل في إيجاد حلول لمكافحة ظاهرة الفقر فعل سبيل المثال إنشاء مصانع في كل ولاية من الوطن لتخفيض نسب الفقر والبطالة.

- تسهيل الحصول على السجل التجاري وكدا تخفيض الضرائب على الأفراد المصرحين بنشاطهم الغير رسمي.

- تقديم برامج الدعم الاجتماعي للمعاشين والفئات الضعيفة وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي للفقراء.

- ضرورة الأخذ بالحلول السلامية (الزكاة) للقضاء على الفقر في الجزائر، ودلك من خلال تفعيل دور الزكاة (إطلاق بنك أو مؤسسة أو وزارة للزكاة).

- تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجعة تقوم أساسا على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، من اجل المساهمة في زيادة خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق إقلاع اقتصادي.

- على مسؤولي السياسة الاقتصادية، ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية ، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات والابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط، باعتباره مورد يتخلله عدم الاستقرار في أسعار.

- في الأخير يمكن القول إن محاربة ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي والفقر تحتاج إلى خلق مناصب الشغل وتشجيع الشباب على العمل بوضع تسهيلات لهم والعمل على تنسيق بين مختلف الإدارات ومؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (إدارة الجمارك، إدارة الضرائب، وزارة التجارة، المؤسسات المالية.

قائمة المصادر

والمراجع

1- المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب :

1. آسيا سعدان، الاقتصاد غير الرسمي بين رغبة الادماج وصعوبة القياس، الملتقى الوطني حول تنامي الاقتصاد الغير رسمي مساهمته ونتائجه، الاقتصاد الرسمي، جامعة بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. 2-3 نوفمبر 2010
2. الأمم المتحدة" تقرير عن الأهداف الانمائية للألفية لعام 2011"، نيويورك 2011، ص 06
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(pnud)" تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، ص 98، عبر موقع: www.undp.org
4. بقيق ليلى إسمهان، العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد، عمليات تبييض الأموال، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 21/20 أفريل 2007
5. بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية قياسية، ص 141
6. بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها، ندوة دولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة 1-3- جويلية 2007، ص 548
7. الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية" الجريدة الرسمية" العدد 23، السنة الخامسة والأربعون، الأحد 28 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 04 ماي 2008، ص ص 3-5
8. حمدي أحمد، محاضرة بعنوان واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع، منظمة العمل العربية، 20-22 سبتمبر، ص ص 8-9
9. حمدي عبد العظيم " غسيل الأموال في مصر و العالم"،القاهرة،1997،ص19.
10. حمدي عبد العظيم، علامات الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008،ص 17
11. رضا العدل، فرح عزت، محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة نشر، ص 182

12. زيتون أحمد وفاء، (2000) دراسات في الفقر والتنمية الفيوم، مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع، ص 113-114
13. زين العابدين، دراسات في السيرة النبوية، 1995، ص 16
14. سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، على الموقع:www.ulum.nl
15. سلوى ضامن المصري، الفقر في الأردن، الأردن، 2002
16. سليمان حيان، اقتصاد الظل- الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الانسانية السورية، سورية 2006، ص 18
17. شارف عبد القادر و ايراهيم بورنان " الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي" الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار وسبل الترويض) ، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 20-21 نوفمبر 2007
18. صفوت عبد السلام عبد الله، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجها، دار النهمضة العربية، مصر، 2002، ص ص: 11-12
19. عادل كدودة، زهرة بن بريكة، الاقتصاد الغير رسمي، مفهوم أشكال قياس، أسبابه ومعالجته، ملتقى وطني حول اقتصاد غير الرسمي للجزائر، الآثار وسبل الترويض، المداخيل القياسية، يسعيدة، الجزائر، 21/20 نوفمبر 2007، ص 20
20. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 155
21. عبد الله، محمد الحلو، الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، مكتبة الحلبي الحقوقية، لبنان 2007: 30
22. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك وغسيل الأموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2005، ص ص 240-241
23. عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمن، القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجية مكافحته، إشارة إلى تجربة ماليزيا، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي الإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3- جويلية 2007، ص 265.

24. كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، (مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، 2005) ص 410
25. كنتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية، ندوة دولية حول مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 1-3 2007، ص 216
26. لجنة حقوق الأنسان" تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: حقوق الانسان والفقر" الدورة الخامسة والخمسون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، جانفي 1999، ص 13
27. لهذا الدليل ثلاث أبعاد توازي تلك المعتمدة في دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) بحيث تقاس في هذه الأبعاد عشرة مؤشرات لكل منها الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين إثنان وستة مؤشرات على الأقل ويختلف الحد الفاصل حسب الوزن كل مؤشر في القياس ككل.
28. محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص
29. المرسي السيد حجازي" الزكاة والتنمية في البيئة الاسلامية"، جامعة الملك عبد العزيز، م 17، ع 2، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 12
30. مريم مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 109
31. مسدود فارس" مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها" عن الموقع الالكتروني www.iefpedia.com
32. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: الدورة العامة العادية، 24 جوان 2004: القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، ص:38
33. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر 2008، ص ص: 20-21

34. وائل نورة، الاقتصاد الغير رسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مجلة المشروعات، الولية الخاصة، العدد 14، مصر، 2007
35. وكالة التنمية الاجتماعية" برامج الدعم والنشاط الاجتماعي" رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، العدد 5، الجزائر 2004، ص 3
36. وكالة التنمية الاجتماعية" برنامج ومهام" رسالة وكالة التنمية، الجزائر، 2000، ص 10
37. وكالة التنمية الاجتماعية" مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية" مصالح رئيس الجكومة، الجزائر 2001، ص 17

ب – مجلات :

1. أحمد المبروك أبو لين، الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة البدر، ليبيا، العدد 5، 2006، ص 39
2. أحمد حسين الهيتي، عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 81، ص 81
3. إدوارد، دانييل هادري، زباري جونستون، مكافحة غسيل الأموال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002: 45
4. بودلال علي، إشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد2، 2000
5. الدكتورة الوالي فاطمة،الدكتور بن شلاط مصطفى، ديسمبر 2017 ، جامعة الطاهري محمد ببشار، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE .
6. شهاب أحمد شيخان، إقتصاد الظل بين السببية والتحييد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد ، العدد، 2013، ص:7
7. مجدي عبد الفتاح سليمان" دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي" مجلة الوعي الاسلامي، العدد 44، الكويت، أكتوبر 2002

8. محمد زعلان، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة الجزائر، العدد 10، ديسمبر 2008، ص 210.

جـ – رسالة الماجستير و الدكتوراه :

1. بورعدة حرية "الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر " ، مذكرة ماجستير ،وهران،2014.
2. عيسى بلخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص 37.
3. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس و السنيغال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم لاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2010، ص 18.
4. مكاك ليلى" دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية" رسالة ماجيستر في علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2001، ص 59.
5. الوالي فاطمة 2010، إشكالية الفقر في الجزائر، دراسة حالة بشار، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، بشار ، ص 162.

د – مواقع الانترنت :

1. لجنة المالية والميزانية بالبرلمان الجزائري عبر الموقع الإلكتروني:
www.apn.dz.org2011/06/27 .
2. مجموعة البنك الدولي www.albankaldawli.org/algeria
3. وزارة التضامن الوطني والنشاط الاجتماعي على الموقع www.massn.gov.dz

2 – المراجع بالغة الأجنبية :

A – LIVRES :

1) (Alexandra. Philippe de Selliers, Rashim Chopra: Le blanchiment d'argent en suisse, Séminaire d'économie nationale, Université de lausanne, Mars,2003:8
2) Ahmed henni, Essai sur "l'économie parallèle cas de l'Algérie, « opu Algérie, sans année de publication, P9
3) Ahmed.E l Amri: Le crime blanchiment d'argent, Edition Kitab el raidh,2000 : 13
4) Andrè. Margairaz: La fraude fiscale et ses succédanés – comment on échappe à l'impôt,1998.p235.
5) Banque mondiale" note stratégique de protection sociale " version préliminaire, octobre 1999
6) d'action en matière de gouvernance " MAEP/point focal national, Algérie, novembre2008, p 285.
7) Daniel. Martin, Fréderic Paul Martin: Cyber crime: menaces vulnérabilités ripostes, Edition L'harmattan 2001. 97
8) David H.G Vergine Heem: La lutte contre le blanchiment des capitaux, Edition Economica, France, ،2004:16
9) économica, paris 2002, p 03. "lutte contre la pauvret
10) économie contemporaine n° 03, Avril 2008, Institut des sciences économique, centre universitaire de khemis-
11) Geert. Derlue: Fraude Fiscale , Edition Maklu s.a, Belgique. 2007: 10
12) Giraud.Pierre-Noel .,"Mondialisation et dynamique des inégalités ",communication au collogue annuel de Imprimerie Vandoise, 1987: 26
13) Jean Claude Martirez: La fraude fiscale : estimation et caractéristiques sur l'impôt sur les bénéfices industriels à Madagascar, Edition Projet Madio, 1998. 8 Jean louis.H et autre, 1996 :50
14) Julio Boltivinik, «Poverty Measurement Methods-An Overview» ,in www.undp.org/poverty/publications.
15) L'auteur brono « l'économie informelle dans le tiers Moude » édition la découvert, paris, 2004.
16) l'association française de sciences publiques ,Lille, France,septembre2002
17) les nouvelles stratégies internationales de "(1)CLING Jean-Pierre, Razafindrakoto mireille et francois roubaud
18) Maliki,S.b et A ben habib" politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie "laboratoire de MECAS,universite Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ,Algérie 2005

19) Marc Debark.H atier: Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, ImprimerieMaury, Paris, 1992 :67
20) miliana, algerie 2008, p 8.

21) Phillipe. Montigny: Lutter contre la corruption un impératif pour le développement du Bénin, Edition L'harmattan, France.2001:28
22) PNUD,"Rapport Mondial sur le Developpement Humain",1997.
23) PP34-42
24) Quentin Wodon,"Marketing contre pauvreté",les éditions de l'atelier,Paris,1993,P.17-18.
25) République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 286.
26) revue " les politiques de lutte contre la pauvreté : l'expérience algérienne? "Ait Ziane Kamel et Mouni Ahmed
27) The world Bank, Attacking poverty, world development Report Washington, December 2000-2001
28) Wetta .Claude & al.,"le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso",Cahier de Recherche n°00-02,Université deLaval , CREFA ,décembre 1999,P.16-17

B- Documents et Articles :

1. Benhabib Abderzak , M.Ben Bouziane, Taher Ziani « Marché de change informel et mesalignement ,le cas de dinars Algérienne », Faculté des sciences économique Tlemcen.
2. Benssand M.H « l'Algérie restructuration des reformes économiques 1979-1993 », Alger,1994.
3. BENISSAD Hocine « La reforme économique en Algérie », Mai ,1991.
4. Dilnot. A and Morris.c « What do we know about the black Economy in the unitedkingdom», (in Tanzi , 1982).

C- THESE :

1. S.B.Maliki,"Quantification de larelation pauvrté –Eaudes Ménages Algeriens,Thése de Doctorat, Université de Tlemcen,2008,P.11.
2. Merhoul Nassira « LA CORRUPTION INTERNATIONALE », Mémoire général sous Directeur d'études : Melle Nathalie Aminian, Faculté des Affaires Internationales Université du Havre.
3. Montaud .Jean-Marc .,"Ajustement structurel et inégalité des revenus en Afrique :Une Analyse de décomposition au Burkina Faso ",CED,Université Montesquieu-Bordeau 4,D,T.n°75.2003.

D- SITES INTERNET:

1. Governance Matters: Country data report for Algeria 1996-2008, world wide indicators AndWorld Bank Institute, data base of good governance indicators 2009:(WWW.WORLD BANK.ORG).
2. www.iefpedia.com
3. WWW.ONS.SZ.
4. www.ulum.nl

الملاحق

الملحق رقم (1) : اختبار جدر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		PAV	EIN	INF	TCR	TCH
With Constant	t-Statistic	1.2089	-0.4340	-1.7890	-3.2497	-0.5582
	Prob.	***0.9972***	***0.8879***	***0.3765***	***0.0293***	***0.8625***
		n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6793	-2.1415	-1.5767	-3.0851	-1.9216
	Prob.	***0.0438***	***0.4984***	***0.7720***	***0.1320***	***0.6123***
		**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7138	-1.3210	-2.0359	-2.5289	-1.1534
	Prob.	***0.0089***	***0.1673***	***0.0422***	***0.0138***	***0.2195***
		***	n0	**	**	n0

At First Difference

		d(PAV)	d(EIN)	d(INF)	d(TCR)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-7.0916	-2.9222	-5.3910	-8.6699	-3.9374
	Prob.	***0.0000***	***0.0581***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0066***
		***	*	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8356	-2.8548	-6.6853	-10.2514	-3.9062
	Prob.	***0.0001***	***0.1938***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0286***
		***	n0	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7272	-2.5825	-5.1844	-8.5523	-3.8608
	Prob.	***0.0001***	***0.0123***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0005***
		***	**	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		PAV	EIN	INF	TCR	TCH
With Constant	t-Statistic	-0.1061	-0.1429	-1.8352	-3.2838	-0.3976
	Prob.	***0.9380***	***0.9335***	***0.3554***	***0.0272***	***0.8947***
		n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6510	-2.4739	-1.6399	-3.1412	-1.8122
	Prob.	***0.0463***	***0.3358***	***0.7460***	***0.1198***	***0.6670***
		**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8576	-1.6532	-1.9647	-1.3811	-1.2557
	Prob.	***0.0613***	***0.0919***	***0.0491***	***0.1508***	***0.1865***
		*	*	**	n0	n0

At First Difference

		d(PAV)	d(EIN)	d(INF)	d(TCR)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-5.8958	-3.0265	-5.3796	-7.7544	-3.9013
	Prob.	***0.0001***	***0.0472***	***0.0002***	***0.0000***	***0.0072***
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7101	-2.9599	-5.7520	-7.6679	-3.8582
	Prob.	***0.0006***	***0.1638***	***0.0006***	***0.0000***	***0.0315***
		***	n0	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7272	-2.7065	-5.2037	-7.8912	-3.8162
	Prob.	***0.0001***	***0.0091***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0005***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم (2) : تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL (1,3,2,2,1)

ARDL Bounds Test
Date: 05/11/19 Time: 18:49
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.700539	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.03	4.06
5%	3.47	4.57
2.5%	3.89	5.07
1%	4.4	5.72

Test Equation:
Dependent Variable: D(PAV)
Method: Least Squares
Date: 05/11/19 Time: 18:49
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIN)	0.852410	0.310593	2.744460	0.0253
D(EIN(-1))	-0.228147	0.332423	-0.686316	0.5119
D(EIN(-2))	-1.004151	0.329883	-3.043966	0.0160
D(INF)	-0.173783	0.068141	-2.550346	0.0342
D(TCH)	0.286224	0.207554	1.379038	0.2052
D(TCH(-1))	0.802121	0.209507	3.828603	0.0050
D(TCR)	0.638933	0.214812	2.974381	0.0178
C	52.54438	12.65381	4.152454	0.0032
@TREND	-1.388966	0.293068	-4.739405	0.0015
EIN(-1)	-0.372512	0.272466	-1.367187	0.2087
INF	-0.027792	0.070957	-0.391680	0.7055
TCH(-1)	-0.088529	0.232089	-0.381445	0.7128
TCR(-1)	0.906662	0.325538	2.785120	0.0237
PAV(-1)	-1.177896	0.258248	-4.561102	0.0018

R-squared	0.892099	Mean dependent var	-0.918182
Adjusted R-squared	0.716759	S.D. dependent var	1.829829
S.E. of regression	0.973842	Akaike info criterion	3.045991
Sum squared resid	7.586944	Schwarz criterion	3.740291
Log likelihood	-19.50590	Hannan-Quinn criter.	3.209547
F-statistic	5.087832	Durbin-Watson stat	2.175023
Prob(F-statistic)	0.013596		

الملحق رقم (3) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL (1,3,2,2,1)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PAV
Selected Model: ARDL(1, 3, 2, 2, 1)
Date: 05/11/19 Time: 18:52
Sample: 1991 2015
Included observations: 22

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EIN)	0.889346	0.306274	2.903755	0.0229
D(EIN(-1))	0.592911	0.442630	1.339518	0.2223
D(EIN(-2))	-1.104296	0.335044	-3.295973	0.0132
D(INF)	-0.173508	0.083117	-2.087522	0.0752
D(INF)	0.090755	0.079024	1.148443	0.2885
D(TCH)	0.183625	0.222280	0.826098	0.4360
D(TCH(-1))	0.806511	0.205488	3.924859	0.0057
D(TCR)	0.593351	0.214361	2.768005	0.0278
D(@TREND())	-1.280327	0.302563	-4.231604	0.0039
CointEq(-1)	-1.014530	0.290466	-3.492765	0.0101

Cointeq = PAV - (-0.0642*EIN -0.0529*INF -0.2903*TCH + 0.8212*TCR + 42.1155 -1.2620*@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EIN	-0.064153	0.360822	-0.177798	0.0502
INF	-0.052883	0.069444	-0.761515	0.4712
TCH	-0.290328	0.340660	-0.852250	0.4223
TCR	0.821216	0.386535	2.124560	0.0712
C	42.115512	6.031495	6.982599	0.0002
@TREND	-1.261991	0.181716	-6.944870	0.0002

الملحق رقم (4) : نتائج الارتباط التسلسلي HETEROSCEDASTICITIY

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.654372	Prob. F(2,5)	0.2809
Obs*R-squared	8.760936	Prob. Chi-Square(2)	0.0125

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/16/19 Time: 17:50
Sample: 1994 2015
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000455	Prob. F(1,19)	0.9832
Obs*R-squared	0.000503	Prob. Chi-Square(1)	0.9821

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.296085	0.122378	2.419436	0.0257
RESID^2(-1)	0.004904	0.229855	0.021337	0.9832

R-squared	0.000024	Mean dependent var	0.297554
Adjusted R-squared	-0.052606	S.D. dependent var	0.451867
S.E. of regression	0.463600	Akaike info criterion	1.390804
Sum squared resid	4.083577	Schwarz criterion	1.490282
Log likelihood	-12.60344	Hannan-Quinn criter.	1.412393
F-statistic	0.000455	Durbin-Watson stat	1.999325
Prob(F-statistic)	0.983200		

الملحق رقم (5) : اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/16/19 Time: 18:37
Sample: 1991 2015
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EIN does not Granger Cause PAV	22	1.06346	0.3940
PAV does not Granger Cause EIN		2.45298	0.1034
INF does not Granger Cause PAV	22	1.00664	0.4171
PAV does not Granger Cause INF		1.47807	0.2606
TCH does not Granger Cause PAV	22	1.45234	0.2673
PAV does not Granger Cause TCH		1.74793	0.2002
TCR does not Granger Cause PAV	22	0.60267	0.6233
PAV does not Granger Cause TCR		2.03664	0.1520
INF does not Granger Cause EIN	22	2.69229	0.0834
EIN does not Granger Cause INF		0.72099	0.5549
TCH does not Granger Cause EIN	22	0.59849	0.6258
EIN does not Granger Cause TCH		6.90563	0.0038
TCR does not Granger Cause EIN	22	1.24916	0.3271
EIN does not Granger Cause TCR		0.79274	0.5167
TCH does not Granger Cause INF	22	0.28763	0.8336
INF does not Granger Cause TCH		1.87568	0.1771
TCR does not Granger Cause INF	22	3.19475	0.0540
INF does not Granger Cause TCR		0.44097	0.7271
TCR does not Granger Cause TCH	22	1.45137	0.2676
TCH does not Granger Cause TCR		1.62093	0.2265

الملحق (06) : متغيرات الدراسة للفترة 1991-2015

السنوات	الفقر	الاقتصاد غير الرسمي	التضخم	البطالة	النمو
1991	26.62	34.96	25.88639	23.80000	-3.677247
1992	30.12	36.14	3166966	23.20000	-0.559859
1993	28.12	38.16	20.54033	24.40000	-4.326033
1994	22	38.88	29.04766	28.10000	-2.973121
1995	25.23	37.64	29.77963	25.90000	1.887983
1996	26	37.68	18.67908	26.41000	2.344069
1997	26.30	37.18	5.733523	25.40000	- 0.517981
1998	24.67	38.28	4.950162	25.40000	3.597169
1999	23.35	36.11	2.645511	29.77473	1.783669
2000	22.98	34.20	0.339163	28.89086	2.467699
2001	21.15	33.58	4.225988	27.30380	1.707283
2002	20.9	31.90	1.418302	25.49095	4.346441
2003	19.76	29.62	4.268954	23.71825	5.937421
2004	18.15	27.76	3.961800	17.65092	2.993724
2005	16.6	24.93	1.382447	15.25717	4.535166
2006	18.95	24.44	2.314524	12.27383	0.237231
2007	18.23	24.21	3.673827	13.78951	1.854378
2008	17.16	24.07	4.862991	11.33301	0.759578
2009	15.4	25.90	5.734333	10.16692	-0.067426
2010	12.3	25.89	3.913043	9.942656	1.825585
2011	10.8	27.37	4.521765	9.960608	0.990548
2012	10.5	26.94	8.894585	10.96910	1.397535
2013	9.8	25.98	3.253684	9.821130	0.784726
2014	9.5	25.74	2916406	10.59984	1.826739
2015	9.01	23.98	4.784977	11.20516	1.612935

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الديوان الوطني للإحصاء . WWW.ONS.DZ

والبنك العالمي . WWW.WORLDBANK.ORG

و أطروحة دكتوراه بعنوان علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي من تقديم الطالب بوجرفة بن ناصر سنة 2014/2013.